الثِّقَاتُ الذِينَ رَمَاهُم السُّلَيْمَانِي بِبِدْعَة

إعداد

دكتور/ عزمي سالم شاهين حسين

مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين بدسوق

من ١٦١٩ إلى ١٦٨٢

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الْحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ ، ونَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إلا اللهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) [١] ، (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) [٢] ، (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا) [٣] [٤] .

أما بعد ، فإن للسنة مكانة عظيمة عند المسلمين ، لأنها بيان الكتاب المبين

ولقد اعتنى المسلمون بها عناية فائقة في جميع العصور ، واعتنوا كذلك بالأسانيد الموصلة إليها في كل الدهور ، ومما يدل على عنايتهم

---

(١) الآية (١٠٢) من سورة آل عمران .
(٢) الآية (١) من سورة النساء .
(٣) الآية (٧٠) ، (٧١) من سورة الأحزاب .
(٤) هذه خطبة الحاجة ، وقد وردت في حديث ابن مسعود ؛ أخرجه أبو داود في السنن في كتاب النكاح باب في خطبة النكاح ١٠٤/٢ حديث رقم (٢١١٨) وقد صحح النووي إسناده في شرحه لصحيح مسلم ٤٢٧/٣ .

بالأسانيد أن الشافعي قال : قال ابن عيينة : حدث الزهري يوما بحديث ، فقلت : هاته بلا إسناد ، قال : أترقى ، السطح بلا سلم [١] ، وقالَ عَبْدَ اللَّهِ بن المبارك : « بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْقَوَائِمُ ؛ يَعْنِي الإِسْنَادَ [٢] » ، وقال ابن المبارك أيضا : « الإِسْنَادُ مِنَ الدِّين وَلَوْلا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ [٣] » .

والإسناد من خصائص هذه الأمة المباركة ، زادها الله تعالى شرفا ، قال محمد ابن حاتم بن المظفر : إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد ، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد ، وإنما هي صحف في أيديهم ، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم ، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات [٤] ، وجزم بذلك ابن حزم الظاهري [٥]

وابن تيمية[٦] ، وغيرهما .

ولم تقتصر عناية المسلمين بالأسانيد على حفظها ، وضبطها ، بل نظروا في رجال تلك الأسانيد ، وتكلموا فيهم جرحا وتعديلا ، ليعرف المقبول منهم من المتروك ، فمن كان منهم مقبولا قُبِلَ حديثه ، ومن كان منهم متروكا رُدَّ حديثه ، ومن أولئك الحفاظ الذين تكلموا في الرجال الحافظ أبو الفضل السليماني ـ رحمه الله تعالى ـ ، وقد رمى عددا غير قليل من الثقات بأنواع مختلفة من البدع ، فمنهم من رماه بالإرجاء ، ومنهم من رماه بالتشيع أو الرفض ، ومنهم من رماه بالقدر ، وفيهم جماعة لا تثبت عنهم بدعة ، فجمعت هؤلاء الثقات ، في هذا البحث ، ثم ذكرت كلام السليماني فيهم ، ثم ترجمت لكل راو ترجمة بينت فيها درجته ، ثم بينت صحة أو خطأ السليماني فيما نسبه لكل راو من بدعة ، ومما شد من

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٤٧ .

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ٢١/١ من طريق العباس بن أبي رزْمَة عن عبد الله بن المبارك .

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ٢١/١ من طريق عبدان بن عثمان عن عبد الله ابن المبارك .

(٤) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص/٤٠ من طريق محمد بن عبد الرحمن الدغولي عن محمد بن حاتم .

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٢١/٢ .

(٦) الفتاوى الكبرى ١١/١ .

عزمي أن الحافظ شمس الدين الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ قال : رأيت للسليماني كتابا فيه حط على كبار ، فلا يسمع منه ما شذ فيه [١] ، وبعض الثقات الذين أدخلهم السليماني في عداد المبتدعة ، لا تثبت عنهم بدعة ، فرأيت أن من الواجب علي أن أذب عن أولئك الأئمة الحفاظ الذين رماهم السليماني ببدعة ، وليسوا من المبتدعة ، وأبين أن الحق فيهم أنهم في عداد أهل السنة ، وأما من عداهم من الثقات الذين زلوا في آرائهم ، وسلكوا سبيل أهل البدع فيما اعتقدوه ، فأبين صواب السليماني فيما رماهم به من بدعة ، وبالله التوفيق .

***

« خطة البحث »

يشتمل هذا البحث على تمهيد ، ومبحثين ، وخاتمة .

فأما التمهيد ، فيشتمل على ما يلي :

(١) أولا : ترجمة السليماني .

(٢) ثانيا : درجة أقوال السليماني في الرواة جرحا وتعديلا .

وأما المبحث الأول : فهو في بيان البدعة ، وحكمها ، وحكم رواية المبتدعة .

وأما المبحث الثاني : فهو في الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة .

وأما الخاتمة : فتشتمل على نتائج البحث ، وبالله التوفيق .

***

« منهجي في البحث »

يتلخص منهجي في البحث فيما يلي :

١ ـ رتبت الرواة في هذا البحث على حروف المعجم .

٢ ـ أذكر أولا رقوما تدل على من أخرج للراوي من الأئمة الستة .

٣ ـ ثم أذكر البدعة التي رمى السليماني بها الراوي .

٥ ـ ثم أترجم للراوي ترجمة تبين حاله من العدالة والضبط .

٦ـ ثم إن كان الراوي قد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل ، فأرجح قول من وثقه على قول غيره ، بناء على القواعد ، وإنما رجحت التوثيق في

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٠٢ .

الراوي ؛ لأنني اقتصرت في هذا البحث على الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة دون غيرهم ، ثم أبين بعد ذلك صحة أو خطأ السليماني فيما رَمَى به الراوي من بدعة .

٧ ـ وإن كان الراوي قد اتفق الأئمة على توثيقه ، بينت صحة أو خطأ السليماني فيما رَمَى به الراوي من بدعة مباشرة .

٨ ـ ذكرت ترجمة موجزة للحافظ السليماني ، ثم ذكرت درجة أقواله في الرجال جرحا ، وتعديلا .

٩ ـ وقبل الشروع في ذكر الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة عقدت مبحثا مستقلا عرفت فيه بالبدعة ، وبينت حكمها ، ثم عرفت بالتشيع ، والإرجاء ، والقدر ، ثم بينت حكم رواية أهل البدع عامة كل ذلك بإيجاز ، وبالله التوفيق .

« ترجمة السليماني [١] »

* اسمه ونسبه ونسبته :

هو الإمام الحافظ المعمر ، محدث ما وراء النهر ، أبو الفضل ، أحمد بن علي بن عمرو بن حمد بن إبراهيم بن يوسف بن عنبر ، سبط أحمد بن سليمان ، السليماني البيكندي البخاري .

قال السمعاني : وإنما قيل له السليماني انتسابا إلى جـده أبي أمه أبي حامـد أحمـد بن سليمان البيكندي [٢] .

* مولده :

ولد سنة إحدى عشرة وثلاثمئة [٣] .

* شيوخه :

روى عن محمد بن حمدويه بن سهل المروزي ، وعلي بن سختويه ، وعلي بن إبراهيم بن معاوية ، ومحمد بن إسحاق الخزاعي ، ومحمد بن صابر بن كاتب ، وصالح بن زهير البخاريين ، وغيرهم .

* تلاميذه :

حدث عنه جعفر بن محمد المستغفري ، وولده أبو ذر محمد بن جعفر ، وغيرهما .

---

[١] له ترجمة أيضا في : طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٢٤٣/٣ رقم « ٩٣٩ » ، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٠٠ رقم « ١١٥» ، الوافي بالوفيات للصفدي ١٤٢/٧ ، طبقات الشافعية للإسنوي ٣٢٧/١ رقم « ٦١٦ » ، وغيرها .

[٢] الأنساب ٢٨٦/٣ .

[٣] الأنساب ٢٨٧/٣ .

*** ثناء العلماء عليه :**

قال الحاكم : كان يحفظ الحديث ، ورحل فيه ، وكان من الحفاظ الزهاد [١] .

وقال أبو سعد السمعاني : رحل إلى الآفاق ، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادا وحفظا ودراية وإتقانا ، وكان يصنف في كل جمعة شيئا [٢] .

وقال الذهبي : الحافظ المحدث [٣] .

*** وفاته :**

قال أبو سعد السمعاني : توفي في ذي القعدة ، سنة أربع وأربعمئة وله ثلاث وتسعون سنة [٤] .

« درجة أقوال السليماني في الرواة »

أقوال السليماني في الرواة جرحا وتعديلا لا تخلو من حالتين :

الأولى : أن يتكلم السليماني في رجال لم يتكلم فيهم غيره جرحا أو تعديلا ، وكلامه في هذه الحالة معتمد مقبول ، فهو إمام حافظ من أئمة الحديث ، وقد ذكره الحافظ أبو عبد الله الذهبي في من يعتمد قوله في الجرح والتعديل [٥] .

والحالة الثانية : أن يتكلم في رجال تكلم فيهم غيره من الأئمة السابقين أو اللاحقين له ، وفي هذه الحالة إما أن يكون كلامه موافقا لجميعهم أو لأغلبهم ، أو يكون مخالفا ، فإن كان موافقا لجميعهم ، أو لأغلبهم اعتمد قوله بلا تردد ، وإن كان مخالفا لجميعهم أو لأغلبهم رُدَّ قولُه ، هذا هو التحقيق والإنصاف في كلام السليماني رحمه الله تعالى في الرجال ، والله أعلم .

****

---

[١] طبقات الشافعية الكبرى ٤٢/٤ رقم « ٦١٦ » .

[٢] الأنساب ٢٨٦/٣ .

[٣] تذكرة الحفاظ ١٠٣٦/٣ .

[٤] الأنساب ٢٨٧/٣ .

[٥] المطبوع ضمن أربع رسائل في علوم للحديث باعتناء أبي غدة ص/٢١١ رقم (٥٢١) .

« المبحث الأول »

« في بيان البدعة وحكمها وحكم رواية المبتدعة »

قبل الشروع في ذكر الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة رأيت أن من المفيد أن أذكر تعريف البدعة ، ثم أبين حكمها ، ثم أعرف بالتشيع ، والإرجاء ، والقدر ، ثم أبين حكم رواية أهل البدع عامة لصلة ذلك بموضوع البحث .

* تعريف البدعة :

أولا : تعريف البدعة في اللغة :

قال صاحب كتاب العين البَدْعُ : إحداثُ شيءٍ لم يكن له من قبلُ خلقٌ ولا ذكرٌ ولا معرفةٌ ، والله بديعُ السَّموات والأرض ابتدعهما ولم يكونا قبل ذلك شيئاً يتوهمهما متوهم وبدع الخلق ، والبدْعُ : الشَّيء الّذي يكون أولاً في كل أمر كما قالَ الله عزّ وجلّ : (قلْ ما كُنْتُ بدْعاً من الرُّسُلِ) [١] أيْ : لستُ بأوَّل مُرْسَل ، والبدْعَةُ : ما استحدثت بعد رسول الله من أهواء وأعمالٍ ويُجْمَع على البدَع ، وقال الجوهري : أبدعت الشيء: اخترعته لا على مثال ، والله تعالى بديع السموات والأرض ، وقال ابن فارس : بدع الباء والدال والعين أصلان : أحدهما ابتداء الشيء وصنعُه لا عَنْ مِثال ، والآخر الانقطاع والكَلال ، فالأول قولهم : أبْدعْتُ الشيءَ قولاً أو فِعلاً، إذا ابتدأتَه لا عن سابق مثال ، والله بديعُ السّمواتِ والأرض ، والأصل الآخر قولهم : أبْدِعَتِ الراحلةُ ، إذا كَلّت وعَطِبت ، وأبدِع بالرَّجُل ، إذا كَلَّتْ ركابُه أو عَطِبت وبقي مُنْقطعاً به ، ومن بعض ذلك اشتُقّت البدْعة ، وقال ابن سيده : بَدَعَ الشيء يبْدَعُه بَدْعا وابتدعه أنشأه وبدأه ، والبديع والبدْع الشيء الذي يكون أولا ، والبدعة ما ابتدع من الدين ، وأبدع وابتدع وتبدع أتى ببدعة [٢] .

ثانيا : تعريف البدعة في الشرع :

في تعريفها أقوال :

١ ـ قال ابن تيمية : البدعة هي ما لم يشرعه الله ورسوله وهو ما لم يرد به أمر إيجاب ولا استحباب [٣].

---

[١] سورة الأحقاف آية رقم (٩) .

[٢] الصحاح ٣/ ١١٨٣ ، كتاب العين ٢/ ٥٤ ، مقاييس اللغة ١/ ٢٠٣ ، المحكم والمحيط الأعظم ٢/ ٣٣ كلهم في مادة « بدع» .

[٣] مجموع الفتاوى ٤/ ٦٧ .

وقال : والبدعة ما خالف الكتاب والسنة ، أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات ؛ كأقوال الخوارج ، والروافض ، والقدرية ، والجهمية ، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء في المساجد ، والذين يتعبدون بحلق اللحى ، وأكل الحشيشة ، وأنواع ذلك من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة ، والله أعلم [١] .

٢ ـ وقال الشاطبي : البدعة عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه [٢] .

قال : وهذا على رأي من لا يدخل العادات في معنى البدعة ، وإنما يخصها بالعبادات ، وأما على رأي من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فيقول : البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية [٣] .

٣ ـ وقال ابن رجب : المراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدلُّ عليه [٤] .

* حكم البدعة :

لا يجوز الابتداع في الدين ، لأن الله تعالى قال : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) [٥] ، ومن ابتدع في الدين شيئا فما ابتدعه رد عليه ، أخرج البخاري ومسلم من حديث عائشة قالَتْ : قالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ » ، وفي رواية لمسلم : « مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » [٦] ، وقد قيل بتقسيم البدعة إلى الأحكام الخمسة .

والبدعة بدعتان : بدعة مكفرة تخرج عن الإسلام ، وبدعة مفسقة لا تخرج عن الإسلام .

---

(١) المصدر السابق ١٩٨/١٨ .

(٢) الاعتصام للشاطبي ٤٣/١ .

(٣) المصدر السابق نفس الموضع .

(٤) جامع العلوم والحكم ٧٨١/٢ .

(٥) من الآية رقم « ٣ » من سورة المائدة .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود ٦١١/١ حديث رقم « ٢٦٩٧ » ، ومسلم في صحيحه في كتاب الأقضية ٢٠٠/٣ حديث رقم « ١٧١٨ » كلاهما من طريق سعد بن إبراهيم عن القاسم ابن محمد عن عائشة .

وأنواع البدع كثيرة ، فمنها : الإرجاء ، والتشيع ، والنصب ، والقدر ، ومن خلال استقرائي لتراجم الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة ، وجدت البدع التي رماهم بها تنحصر في ثلاث بدع ؛ وهي : الإرجاء ، والتشيع ، والقدر ، ولذلك اقتصرت على التعريف بهذه البدع الثلاث .

* أولا : التعريف بالإرجاء :

* الإرجاءُ معناه : التأخير ، يقال أرجـأتُ الأمر وأرجـيته ، إذا أخرته ، ومنه قوله تعالى : (تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ) [١] وقرِيء : (وآخرون مرجؤن لأمر الله) [٢] ، أي : مؤخرون حتى ينزل الله فيهم ما يريد ، ومنه سمِّيت المُرْجئة [٣] .

* والمرجئة على ضربين :

١ ـ فأما الضرب الأول فهم : مرجئة المتكلمين الذين يقولون : الإيمان هو التصديق ، ولا يلزم معه إقرار ، وهم جمهور المرجئة .

٢ـ وأما الضرب الآخر فهم : مرجئة الفقهاء الذين قالوا : إنَّ الإيمان تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان فقط ، والأعمال عندهم ليست داخلة في مسمى الإيمان ، ولهذا سماهم العلماء مرجئة لأنهم أرجؤوا العمل أي أخَّرُوهُ عن مسمى الإيمان ، فجعلوا الإيمان متحققا بتصديق القلب وإقرار اللسان دون العمل ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، وجماعة من الفقهاء [٣] .

واستدلوا لمذهبهم بعدة أدلة ؛ من أشهرها قول الله تعالى في آيات كثيرة : (الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) ، وهذا من أقوى أدلتهم على هذه المسألة .

وجه الاستدلال :

قالوا : عطف الله عمل الصالحات على الإيمان والمعطوف مغاير للمعطوف عليه ، فدلَّنَا هذا على تأخير العمل عن مسمى الإيمان [٤] .

والجواب عن هذا نقول : نحن نقر بأن العطف يقتضي المغايرة ، فالقاعدة تقتضي أنه لا بد في المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ،

---

[١] سورة الأحزاب من الآية رقم (٥١) .

[٢] سورة التوبة من الآية رقم (١٠٦) .

(٣) تهذيب اللغة ١٨٣/١١ ، الصحاح ٥٢/١ ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٢/ ٤٩٥ ، « رجأ » .

[٣] مقالات الإسلاميين للأشعري ص/١٩٧ ـ ٢٠٥ ، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢٦٥/٢ ، ٢٢٧/٣ ـ ٢٦٧ .

[٤] تفسير الرازي ١٠٤/٧ .

والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة وهي تَنْصرفُ إلى ما لا يصدقُ أحَدهما على الآخر ، لأنها المفهوم منها عند أكثر الناس ، لكن التحقيق أن بين العام والخاص ، والجزء ، والكل مغايرة ، والمغايرة التي يقتضيها العطف متحققة هنا ، فقد قال الله تعالى : (إن الَّذِينَ آمَنُوا) ، والإيمان يشمل الاعتقاد ، والنطق ، والعمل ، ثم عطف على الإيمان العمل فقال تعالى : (وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) ، والعمل جزء من الإيمان ، والجزء غير الكل ، وإنما خصه بالذكر لشرفه .

ومع أن إرجاء الفقهاء غير مرضي عند أهل السنة ، فإن الإمام الذهبي قال : الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء لا ينبغي التحامل على قائله [١] .

قلت : الحق أحق أن يتبع ، فالإرجاء لا يقول به إلا مبتدع ، وهؤلاء الأئمة الفقهاء الذين قالوا بالإرجاء مع جلالة قدرهم ، قد جانبوا الصواب في اعتقادهم تأخير العمل عن الإيمان ، فالإيمان كل لا يتجزأ ، وهو اعتقاد ، وإقرار ، وعمل ، ومن قال غير ذلك فقد ضل ، وهؤلاء الفقهاء مع أنهم أخطأوا في معتقدهم هذا ، إلا أنهم أخف من غلاة المرجئة القائلين بأن الإيمان اعتقاد فقط .

* ثانيا : التعريف بالتشيع :

التشيع ؛ فهو سلوك طريق الشيعة وانتحال مذهبهم ، والشيعة القوم الذين يجتمعون على الأمر ، فكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة ، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شيعة ، والشيعة : أنصار الرجل وأتباعه ، وكل من عاون إنسانا وتحزب له فهو له شيعة ، قال الكميت :

وما لي إلَّا آلَ أحمدَ شيعةٌ *** وما لي إلا مَشْعَبَ الحق مشعبُ

وجمع الشيعة شيع وأشياع ، قال الله جل وعز : (كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلُ) [٢] ، قال الأزهري : قال أبو إسحاق : ومعنى الشيعة : الذين يتبع بعضهم بعضا ، ومعنى الشِّيَع : الفرق التي كل فرقة منهم يتبع بعضهم بعضاً ، وليس كلهم متفقين قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا) [٣] ، قال : معنى قوله : (وَكَانُوا شِيَعًا) أي كانوا فرقاً في دينهم

---

[١] ميزان الاعتدال في ترجمة مسعر بن كدام ٤٠٩/٦ رقم « ٨٤٧٦ » .
[٢] سورة سبأ الآية رقم (٥٤) .
[٣] سورة الأنعام الآية رقم (١٥٩) .

، كل فرقة تكفّر الفرق المخالفة لها : يعنى اليهود والنصارى بعضها يكفر بعضاً ، فالنصارى تكفر اليهود ، واليهود تكفرهم ، وكانوا أمروا بشيء واحد ا.هـ قال الأزهـري : والشيعة : قـوم يهوون هـوى عـترة النبي صلى الله عليه وسلم ويوالونـهم ، وقال ابن الأثير : وأصلُ الشِّيعة الفِرْقَة من النَّاس وتقَعُ على الواحِدِ والاثْنين والجمع والمُذَكَّر والمؤنَّث بلفظٍ واحدٍ ومعنى واحد ، وقد غَلَب هذا الاسْم على كُلّ من يَزْعُم أنه يَتولَّى عليّاً رضي اللّه عنه وأهلَ بيْته حتى صارَ لهم اسماً خاصّاً فإذا قيل فلانٌ من الشِّيعة عُرف أنه منهم وفي مَذْهب الشِّيعة كذا : أي عِنْدَهم ، وتُجمع الشِّيعة على شِيَع ، وأصلُها من المُشايعة وهي المُتابعة والمُطاوعة [١] .

وقال الحافظ ابن حجر : التشيع محبة على وتقديمه على الصحابة ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضي ، وإلا فشيعي فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض ، فغال في الرفض ، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو [٢] .

وقال ابن حجر أيضا : التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطيء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما ، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا تردُّ روايته بهذا ، لا سيما إن كان غير داعية ، وأما التشيُّع في عرف المتأخرين فهو الرفضُ المحضُ ، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة [٣] .

لكن قال الحافظ الذهبي : ليس تفضيل علي ـ يعني على عثمان ـ برفض ولا هو ببدعة ، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين ، فكل من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد ، وهما متقاربان في العلم والجلالة ، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة ، وهما من سادة الشهداء رضي الله عنهما ، ولكن جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام علي وإليه نذهب ، والخطب في ذلك يسير ، والأفضل منهما بلا شك أبو

---

[١] تهذيب اللغة ٦١/٣ ـ ٦٣ ، « شاع » ، الصحاح ١٢٤٠/٣ ، النهاية في غريب الحديث ٥١٩/٢ ، ٥٢٠ « شيع » ، لسان العرب ٢٣٧٧/٤ ، تاج العروس ٣٠٢/٢١ ، ٣٠٣ « شيع » .

[٢] هدي الساري ص/٤٨٣ .

[٣] تهذيب التهذيب ٩٤/١ .

بكر وعمر ، من خالف في ذا فهو شيعي جلد ، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت ، ومن سبهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة ، أبعدهم الله [١] .

وقال الذهبي أيضا : كل من أحب الشيخين فليس بغال ، بلى من تعرض لهما بشيء من تنقص ، فإنه رافضي غال ، فإن سب ، فهو من شرار الرافضة ، فإن كفر ، فقد باء بالكفر ، واستحق الخزي [٢] .

وقال الذهبي أيضا : الشيعي الغالي في زمان السلف وَعُرْفِهم : هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه ، وتَعَرَّض لِسَبِّهم ، والغالي في زماننا وعرفنا : هو الذي يُكَفِّرُ هؤلاء السادة ، ويتبرأ من الشيخين أيضاً ، فهذا ضالٌّ مُعَثَّرٌ [٣] .

* ويتلخص مما سبق أن التشيع أربعة أقسام :

فالقسم الأول : محبة علي وتفضيله على عثمان ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما على عثمان وعلي ، وغيرهما من الصحابة ، وقد جزم ابن حجر بأن هذا كان هو التشيع عند المتقدمين فيما سلف ، قلت : وهذا أدنى درجات التشيع ، ومن وقع في هذا فهو شيعي بلا ريب ، خلافا لما تقدم عن الذهبي فإنه لم يعد هذا بدعة ، وقد صح عن أحمد بن حنبل أنه بدع من قدم عليا على عثمان ، فقد قال صالح بن أحمد بن حنبل : سئل أبي وأنا أسمع عن من يقدم عليا على عثمان مبتدع ؟ قال : هذا أهل أن يبدع ، أصحاب النبي قدموا عثمان [٤] .

والثاني : محبة علي رضي الله عنه مع تقديمه على الشيخين ، من غير سب ولا تنقيص لهما ، والذين يعتقدون هذا هم غلاة الشيعة ، ويطلق عليهم رافضة [٥] .

---

[١] سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٥٨ .

[٢] سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥١١ .

[٣] ميزان الاعتدال ١١٨/١ ، ١١٩ في ترجمة أبان بن تغلب .

[٤] السنة للخلال ٢/ ٣٨٠ رقم « ٥٣٠ » .

(٥) وسبب تسميتهم رافضة لرفضهم زيد بن علي وتفرقهم عنه بعد أن كانوا في جيشه ، حين خروجه على هشام بن عبد الملك ، سنة إحدى وعشرين ومئة ، وذلك بعد أن أظهروا البراءة من الشيخين فنهاهم عن ذلك ، فتفرقوا عنه ، فقال لهم : رفضتموني ، وبهذا القول قال قوَّام السنَّة ، وابن تيمية ، وغيرهما ، وقال الأشعري : وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر ، وعمر . مقالات الإسلاميين ص/٨٧ ، الحجة في بيان المحجة ٤٧٨/٢ ، الفتاوي الكبرى ٢٢/١٣ ، ٢٣ .

أما محبة علي رضي الله عنه من غير تقديم له على الشيخين ، وعثمان ، فهذا ليس من التشيع في شيء ، بل نحن مأمورون بحبه ، رضي الله عنه فحبه من الإيمان ؛ أخـرج مسلم في صحيحه [١] مـن طريق الأَعْمَشِ عَنْ عَدِيِّ ابْنِ ثَابِتٍ عَنْ زِرٍّ قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَيَّ أَنْ لا يُحِبَّنِي إِلا مُؤْمِنٌ وَلا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ .

والثالث : محبة علي مع تقديمه على الشيخين ، وسبهما رضي الله عنهما ، والواقعون في هذا هم غلاة الرافضة .

والرابع : محبة علي مع تقديمه على الشيخين ، وسبهم وتكفيرهم ، ومن يقع في هذا فهو خبيث ، من شرار الرافضة وقد جنح الذهبي إلى كفره فيما سلف .

* ثالثا : التعريف بالقدر :

أولا : تعريف القدر في اللغة :

قال صاحب العين : القَدَرُ : القَضاءُ المُوَفَّقُ يقال : قدَّره اللهُ تقديراً ، وإذا وافقَ الشَيءُ شيئاً قيل : جاءَ على قدَره ، والقَدَرِيّة : قومٌ يُكَذِّبُونَ بالقَدَر ، وقال الجوهري : والقَدَرُ والقَدْر أيضا : ما يقدِّره الله عز وجل من القضاء ، وأنشد الأخفش :

ألا يا لَقَوْمي للنوائبِ والقَدْر * **وللأمر يأتي المرءَ من حيثُ لا يدري

وقال ابن سيده : القَدْر : القضاء والحكم ، قال الله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) [٢] إنا أنزلناه في ليلة القدر ؛ أي الحكم ، والقَدَر : كالقَدْر ، وجمعهما جميعا : أقدار .

وقال اللحياني : القَدَر : الاسم ، والقَدْر : المصدر ، وأنشد :

كلُّ شيءٍ حتى أخيك متاعُ ***وبقَدْرٍ تَفَرُّقٌ واجتماعُ

وأنشد في المفتوح :

قدر أحلَّكَ ذا النخيل وقد أرى *** وأبيكَ مالكَ ذو النخيلِ بدار

والقدرية : قوم يجحدون القدر مولَّدة ، وقال الأزهري : القدرية : قوم ينسبون إلى التكذيب بما قدر الله من الأشياء ، وقول أهل السنة : أن علم الله قد سَبق في البشر وغيرهم ، فعِلمَ كُفرَ من كَفَر منهم ، كما علم إيمان من آمن ، فأثبت علمه السابق في الخلق وكَتَبَه ، وكل ميسر لما

---

[١] في كتاب الإيمان حديث رقم « ٧٨ » ٩٢/١ ، ٩٣ .

[٢] سورة القدر آية رقم « ١ » .

خلق له وكُتِبَ عليه ، وقال ابن فارس : قدر القاف والدال والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على مَبْلَغ الشَّيء وكُنهه ونهايته ، فالقدْر : مبلغُ كلِّ شيء ، يقال : قدْرُه كذا ، أي مبلغُه ، وكذلك القدَر ، وقدَرتُ الشّيءَ أقدِرُه وأقدُرُه من التقدير ، وقدَّرته أقدِّره والقدْر : قضاء الله تعالى الأشياءَ على مبالغها ونهاياتها التي أرادَها لها ، وهو القدَرُ أيضاً [١] .

ثانيا : تعريف القدر في الشرع :

هو علم الله بالأشياء قبل وقوعها ، وكتابته لها في اللوح المحفوظ ، وعموم مشيئته لما يقع ، وخلقه للأشياء كلها .

فالإيمان بالقدر في الشرع يجمع أربعة أشياء وهي :

١ ـ علم الله بالأشياء قبل وقوعها : فنؤمن بأن الله تعالى بكل شيء عليم ، علم ما كان وما يكون وكيف يكون بعلمه الأزلي الأبدي فلا يتجدد له علم ، ولا يلحقه بعد علمه نسيان ، قال تعالى : (وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا) [٢] ، وقال تعالى : (إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا) [٣] .

٢ ـ وكتابته لها في اللوح المحفوظ ، فنؤمن بأن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى يوم القيامة ، قال تعالى : (وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) [٤] ، وقال تعالى : (وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) [٥] .

٣ ـ وعموم مشيئته لما يقع ، فنؤمن بأن الله تعالى قد شاء كل ما في السموات والأرض فلا يكون شيء إلا بمشيئته ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، قال تعالى : (وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا

---

(١) كتاب العين ٥/ ١١٢ ، تهذيب اللغة ١٨/٩ ، ١٩ ، الصحاح للجوهري ٢/ ٧٨٦ ، معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/ ٦٢ ، المحكم والمحيط الأعظم ٦/ ٣٠٠ ، ٣٠١ « قدر » .

[٢] سورة الطلاق آية « ١٢ » .

[٣] سورة طه آية « ٩٨ » .

[٤] سورة يونس آية « ٦١ » .

[٥] سورة النمل آية « ٧٥ » .

لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ) [١] ، وقال تعالى : (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [٢] .

٤ ـ وخلقه للأشياء كلها ، فنؤمن بأن الله تعالى خالق كل شيء حتى أفعال العباد خلقها الله ، قال تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) [٣] ، وقال تعالى : (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ) [٤] .

وهذه المراتب الأربع شاملة لما يكون من الله تعالى ، ولما يكون من العباد ، فعقائد العباد ، وأقوالهم ، وأفعالهم ، وتروكهم ، معلومة لله تعالى مكتوبة عنده والله تعالى قد شاءها وخلق ما يفعله الخلق من أفعال ، ولكننا مع ذلك نؤمن بأن الله تعالى جعل للعبد اختياراً وقدرة بهما يكون الفعل ونرى أنه لا حجة للعاصي بقدر الله تعالى لأن العاصي يُقدم على المعصية باختياره من غير أن يعلم أن الله تعالى قدَرها عليه ، إذ لا يعلم أحد قدر الله تعالى إلا بعد وقوع مقدوره قال تعالى : (وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا) [٥] ، كما أنه لا يجوز الاحتجاج بالقدر على ترك العمل ، فقد أخرج الشيخان في صحيحيهما [٦] من طريق سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي جَنَازَةٍ فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ فَقَالَ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ » ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ الْعَمَلَ ؟ قَالَ : « اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ » ، ثُمَّ قَرَأَ (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى) الآيَةَ [٧] .

فالإنسان يعمل لكي يصل إلى ما قدره الله له من سعادة أو شقاوة ، فإن كان من أهل السعادة فييسر الله له عمل أهل السعادة ، وإن كان من أهل

---

[١] سورة الرعد آية « ١١ » .
[٢] سورة يس آية « ٨٢ » .
[٣] سورة الصافات آية « ٩٦ » .
[٤] سورة الزمر آية « ٦٢ » .
[٥] لقمان آية « ٣٤ » .
[٦] أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب فسنيسره للعسرى ١١٤٦/٢ حديث رقم « ٤٩٤٩ » ، ومسلم في كتاب القدر ٣٤٢/٤ ـ ٣٤٤ حديث رقم « ٢٦٤٧ » ، واللفظ للبخاري .
[٧] سورة الليل الآيتان « ٥ » ، « ٦ » .

الشقاء فييسر الله له عمل أهل الشقاوة ، اللهم يسر لي عمل أهل السعادة .

والقدرية هم الذين يكذبون بالقدر ، وتنقسم إلى فرقتين :

١ ـ القدرية الأولى ؛ وهم أتباع معبد الجهني المقتول سنة ثمانين قتله الحجاج بن يوسف الثقفي لخروجه مع ابن الأشعث [١] ، ومن أشهر أتباع معبد غيلان بن أبي غيلان الدمشقي المقتول سنة خمس ومئة قتله بسبب بدعته هشام بن عبد الملك [٢] ، وتتلخص فريتهم في زعمهم بأن الله تعالى لم يقدِّر أفعال العباد سلفاً ولم يعلمها ولم يكتبها في اللوح المحفوظ ، وأن الأمر أُنُف أي مستأنف ؛ لم يسبق به قدر ، وأن العباد مستقلون بخلق أفعالهم ؛ وكانت بدايات كلامهم في هذا بعد سنة ثلاث وستين وهو تاريخ نشأة القدرية الأولى ، وقد انقرض الظالمون القائلون بهذا ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ، وإثبات القدر بأركانه الأربعة حق يجب الإيمان به ، وقد نص على ذلك الأئمة مالك ، وأحمد ، والشافعي ، وقالوا : إن من جحد هذا فقد كفر [٣] .

٢ ـ وأما القدرية الثانية : فهم جمهور القدرية وهم يقرون بالعلم المتقدم ، والكتاب السابق ، وإنما خالفوا السلف في زعمهم أن أفعال العباد مقدورة لهم ، وواقعة منهم على جهة الاستقلال فهم يقولون : أفعال العباد ما شاءها الله ، ولا خلقها فيقولون : إن مشيئة الله عامة إلا أفعال العباد ، وخلق الله لكل شيء عام إلا أفعال العباد ، وهذا المذهب مع كونه مذهبا باطلا أخف من المذهب الأول [٤] .

« حكم رواية أهل البدع »

البدعة إما أن تكون بمكَفِّرٍ ؛ كأن يَعتقد ما يَسْتلزم الكفرَ ، أو بمُفَسِّقٍ :

فالأول : للعلماء فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه لا يَقْبَلُ حديثه وهو مذهب جمهورُ المحدثين .

وثانيها : أنه يُقبل مطلقا .

---

(١) له ترجمة في تاريخ الاسلام ٢/١٠٠٦ ـ ١٠٠٩.

(٢) له ترجمة مطولة في تاريخ دمشق ٤٨/ ١٨٦-٢١٢ .

(٣) الفتاوى الكبرى ٨/٤١ ، ٤٢ .

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي ص/١١٤ ، ١١٥ ، الفصل في الملل والنحل لابن حزم ٣/٨١ ـ ١٣٦ ، المعلم بفوائد مسلم للمازري /٢٧٨ ، ٢٧٩ ، إكمال المعلم ١/١٩٩ ـ ٢٠٢ ، الملل والنحل للشهرستاني ص/٥٦ ، ٥٧ المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم للقرطبي ١/١٣٢ ، ١٣٣ ، فتح الباري ١/١٤٥ .

وثالثها : أنه يقبل إن كان لا يَعْتقد حِلَّ الكذب لنصرة بدعته ، وإلا فلا .
الترجيح :
والراجح أنه لا يقبل حديث من كُفِّرَ ببدعته كما قال جمهور المحدثين ، لأن المحدثين قد اشترطو لقبول حديث الراوي شرطين ؛ أحدهما : العدالة ، والآخر الضبط ، ومن كُفِّرَ ببدعته فقد سقطت عدالته ، لأن غير المسلم ليس عدلا ، باتفاق المحدثين ، فلا يقبل حديثه ، لكن ليس كل من كفر ببدعته كافرا في الحقيقة ، لأن كل فرقة تكفر مخالفيها ، وبناء على ذلك فلابد أن يكون من كُفِّرَ ببدعته قد صدر منه ما يدل على كفره يقينا ، كأن يدعي نبوة علي ، أو ألوهيته ، أو يقول برجعة علي إلى الدنيا ، قال الحافظ ابن حجر : والتحقيقُ أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفَّرٍ ببدعة ؛ لأن كلَّ طائفةٍ تدعي أن مخالفيها مبتدعةٌ ، وقد تُبالغ فتكفِّر مخالفها ، فلو أخِذَ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائفِ فالمعتمد أن الذي تُرَدُّ روايته مَن أنكر أمراً متواتراً مِن الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ ، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يرويه ، مع ورعه وتقواه ، فلا مانع مِن قبوله [١] .
وأما الثاني : وهو مَنْ لا تقتضي بدعتُهُ التكفيرَ أصلا ، فقد اختلف فيه المحدثون أيضا على النحو التالي :
١ ـ فقيل : يُرَدُّ مطلقاً وهو بعيد ، وأكثر ما عُلِّلَ به أن في الرواية عنه ترويجاً لأمره وتنويهاً بذكره ، وعلى هـذا فينبغي أن لا يُرْوَى عن مبتدع شيءٌ يُشاركه فيه غيرُ مبتدع .
٢ ـ وقيل : يُقْبَل مطلقا ، إلا إن اعتقد حـلَّ الكذب لنصرة مذهبه ، فلا يقبل .
٣ ـ وقيل : يُقْبَلُ مَن لم يكنْ داعيةً إلى بدعته ؛ لأن تزيين بدعته قد يَحْمِلُهُ على تحريفِ الرواياتِ وتسويتها على ما يَقْتضيه مذهبُهُ ، قال ابن حجر : وهذا في الأصح ، وأغربَ ابنُ حبان ؛ فادّعى الاتفاقَ على قبولِ غير الداعية ، مِن غير تفصيلٍ ، نعمْ ، الأكثر على قبول غير الداعية ، إلا أنْ يَروي ما يُقوِّي بدعته فيُرَدُّ ، على المذهب المختار ، وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزَجاني ، شيخ أبي داود والنسائي ، في كتابه معرفة الرجال ، فقال في وصْف الرواة : ومنهم زائغٌ عن الحق أي عن السنة صادقُ اللهجة ؛ فليس فيه حيلة إلا أن

---

[١] نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص/٩٠ ، ٩١ .

يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكَراً ، إذا لم يُقوِّ به بدعته انتهى ، وما قاله مُتَّجِهٌ ؛ لأن العلة التي لها رُدَّ حديثُ الداعية واردةٌ فيما إذا كان ظاهرُ المرويِّ يوافِق مذهبَ المبتدع ، ولو لم يكن داعيةً ، والله أعلم [١] .

الترجيح :

والذي أراه أن مدار قبول رواية المبتدع على صدقه وضبطه لما يرويه ، فإن كان صادقا ضابطا لحديثه ، ولم يشتمل حديثه على ما يقوِّ به بدعته قبل حديثه ، وإلا فلا يقبل ، وهذا هو مذهب حفاظ الحديث ونقاده من المتقدمين والمتأخرين وسأسوق أمثلة من كلامهم تدل على صحة ما ذكرت :

١ ـ قال بقية : قلت لشعبة : لم تروي عن حماد بن أبي سليمان وكان مرجئا ؟ قال : كان صدوق اللسان [١] .

٢ ـ وقال ابن الجنيد : سمعت يحيى ذكر حسينا الأشقر فقال : كان من الشيعة المغلية الكبار قلت فكيف حديثه ؟ قال لا بأس به ، قلت : صدوق ؟ قال : نعم ، كتبت عنه عن أبي كدينة ، ويعقوب القمي [٢] .

٣ ـ وقال علي بن المديني في عبد الله بن أبي نجيح : أما الحديث فهو فيه ثقة ، وأما الرأي فكان قدريا معتزليا [٣] .

٤ ـ وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني : سألت أحمد بن حنبل عن عثمان بن غياث ؟ فقال : ثقة ولكنه كان يرى الإرجاء [٤] .

٥ ـ وقال العجلي أيضا : ثور بن يزيد شامي ثقة وكان يرى القدر [٥] .

٦ ـ وقال الآجري : قلت لأبي داود : الحارث بن حصيرة ؟ قال : شيعي صدوق روى عنه سفيان الثوري [٦] .

٧ ـ وقال ابن أبي حاتم في ترجمة برد بن سنان : سألت أبى عن برد بن سنان فقال : كان صدوقا وكان قدريا [٧] .

---

[١] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص/٩٢-٩٤ .
[١] مقدمة الجرح والتعديل ص/ ١٣٧ .
[٢] سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٣٣ ، ١٣٤ رقم « ٧١٦ » .
[٣] ميزان الاعتدال ٤/٢١٥ رقم « ٤٦٥٦ » .
[٤] الجرح والتعديل ٦/ ١٦٤ رقم « ٨٩٨ » .
[٥] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٩٢ رقم « ١٩٢ » .
[٦] سؤالات الآجري لأبي داود ١/١٧١ رقم « ٨٤ » .
[٧] الجرح والتعديل ٢/ ٤٢٢ ، رقم « ١٦٧٥ » .

٨ ـ وقال في ترجمة عبد العزيز بن سياه : سألت أبا زرعة عن عبد العزيز ابن سياه ؟ فقال : لا بأس به هو من كبار الشيعة [١] .

٩ ـ وقال في ترجمة محمد بن على بن ربيعة السلمي : سألت أبي عن محمد ابن على السلمى ؟ فقال : هو من الشيعة ، قلت ما حاله ؟ قال : صدوق لا بأس به صالح الحديث [٢] .

١٠ ـ وقال في ترجمة الصلت بن بهرام التيمي الكوفي : سمعت أبى يقول : الصلت بن بهرام هو صدوق ، ليس له عيب إلا الإرجاء [٣] .

١١ ـ وقال في ترجمة طلق بن حبيب العنزي : سئل أبو زرعة عن طلق ابن حبيب ؟ فقال : كوفي سمع من ابن عباس وهو ثقة ، ولكن كان يرى رأى الإرجاء ، وسألت أبى عن طلق بن حبيب ؟ فقال : صدوق في الحديث وكان يرى الإرجاء [٤] .

١٢ ـ وقال الحاكم : قلت للدارقطني : فعباد بن يعقوب الرَّوَاجِنِيّ ؟ قال : شيعي صدوق [٥] .

١٣ ـ وقال الذهبي : أبان بن تغلب الكوفي ، شيعي جلد ، لكنه صدوق ، فلنا صدقه وعليه بدعته ، وقد وثقه أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وأورده ابن عدى ، وقال : كان غاليا في التشيع ، وقال السعدى : زائغ مجاهر ، فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان ؟ فكيف يكون عدلا من هو صاحب بدعة ؟ وجوابه أن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع ، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف ، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق ،

---

[١] الجرح والتعديل ٥/ ٣٨٣ رقم « ١٧٨٩ » .
[٢] المصدر السابق ٨/ ٢٧ رقم « ١٢٠ » .
[٣] المصدر السابق ٤/ ٤٣٨ رقم «١٩٢٠ » .
[٤] المصدر السابق ٤/ ٤٩١ رقم « ٢١٥٧ » .
[٥] سؤالات الحاكم للدارقطني ص/٢٥٣ .

فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة [١] .

١٤ ـ وقال الذهبي أيضا : ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ ، ولكن فائدة ذكرنا [٢] كثيرا من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أولهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يعرف أن غيرهم أرجح منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فزن الاشياء بالعدل والورع [٣] .

فهذه النقول عن أئمة الحديث ، من المتقدمين ، والمتأخرين تدل على صحة ما رجحته ، والله أعلم .

***

[١] ميزان الاعتدال ١١٨/١ ، ١١٩ رقم « ٢ » .

[٢] يعني بذلك ذكرهم في ميزان الاعتدال ، فليس كل من فيه ضعفاء بل فيه ثقات ، أوردهم الذهبي لكلام بعض العلماء فيهم ، تأسيا بمن سبقه من الحفاظ كابن عدي وغيره .

[٣] ميزان الاعتدال ١٧٠/٥ .

« المبحث الثاني »

« في الرواة الثقات الذي رماهم السليماني ببدعة »

(١) « بخ م ٤ » حماد بن أبي سليمان مسلم الأشْعَريّ مولاهم ، أبو إسماعيل الكوفي الفقيه ، روى عن أنس بن مالك ، وسعيد بن المسيب ، وإبراهيم النَّخَعِيّ ، وغيرهم ، وروى عنه شعبة والثوري وأبو حنيفة ، وجماعة .

* قال السليماني : كان من المرجئة : مسعر ، وحماد بن أبى سليمان ، والنعمان ، وعمرو بن مرة ، وعبد العزيز بن أبى رواد ، وأبو معاوية ، وعمر ابن ذر [١] .

* قلت : قال بقية : قلت لشعبة : حماد بن أبي سليمان قال : كان صدوق اللسان ، وقال ابن المبارك عن شعبة : كان لا يحفظ ؛ قال ابن أبي حاتم : قال أبو محمد يعنى أن الغالب عليه الفقه وأنه لم يرزق حفظ الآثار [٢] .

وقال القطان : حماد أحب إلي من مغيرة [٣] .

وقال أبو داود : قلت لأحمد : أبو معشر أحب إليك أو حماد ؟ قال : زعموا أن أبا معشر كان يأخذ عن حماد إلا أن أبا معشر عند أصحاب الحديث يريد كان أكبر ، لأن حمادا كان يرى الإرجاء ، قلت : لأحمد مغيرة أحب إليك في إبراهيم أو حماد ؟ قال : أما فيما روى سفيان وشعبة عن حماد فحماد أحب إلي لأن في حديث الآخرين عنه تخليطا ، قلت لأحمد مرة أخرى : أبو معشر أحب إليك أو حماد في إبراهيم ؟ قال : ما أقربهما ، سمعت أحمد مرة أخرى يقول : حماد مقارب الحديث ما روى عنه سفيان وشعبة والقدماء قلت : هشام كيف سماعه ؟ قال قديم ، سألت أحمد مرة أخرى عن سماع هشام الدستوائي عن حماد ؟ قال :

---

[١] ميزان الاعتدال ٤٠٩/٦ رقم « ٨٤٧٦ » .

[٢] الجرح والتعديل ٣/ ١٤٧ .

[٣] قلت : هذا توثيق ضمني من يحيى القطان لحماد ، فمغيرة ؛ هو ابن مقسم الضبي أحد الثقات ، وثقه أبو حاتم وغيره . الجرح والتعديل ٢٢٩/٨ رقم « ١٠٣٠ » .

سماعه صالح ، وسمعت أحمد يقول : ولكن حماد بن سلمة عنده عنه تخليط يعني عن حماد بن أبي سليمان [١] .

وقال الأثرم عن أحمد : أما روايات القدماء عن حماد فمقاربة ، كشعبة وسفيان وهشام ، وأما غيرهم فقد جاؤوا عنه بأعاجيب ، قلت له : حجاج وحماد بن سلمة ؟ فقال : حماد على ذاك لا بأس به ، ثم قال أحمد : وقد سقط فيه غير واحد مثل محمد بن جابر وذاك وأشار بيده ، فظننا أنه عنى سلمة الأحمر أو عنى غيره ، قال الذهبي : إنما التخليط فيها من سوء حفظ الراوي عنه [٢] .

وقال الميموني قلت لأحمد : حماد بن أبي سليمان ؟ قال : أما حديث هؤلاء الثقات عنه شعبة وسفيان وهشام فأحاديث أكترها متقاربة ، ولكنة أول من تكلم في الرأي ، قلت : كان يري الإرجاء ؟ قال لي : نعم ، كان يري الإرجاء [٣] .

، وقال المروذي عن أحمد بن حنبل : ثقة [٤] .

وقال ابن معين [٥] ، والعجلي [٦] ، والنسائي [٧] : ثقة ، زاد النسائي : إلا أنه مرجيء .

وقال محمد بن سعد : كان حماد ضعيفا في الحديث ، فاختلط في آخر أمره ، وكان مرجئا وكان كثير الحديث [٨] .

وقال أبو حاتم : صدوق لا يحتج بحديثه وهو مستقيم في الفقه فإذا جاء الآثار شوش [٩] .

---

[١] سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٢٩٠ ، ٢٩١ رقم « ٣٣٨ » .
[٢] سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٣٦ .
(٣) علل أحمد رواية الميموني المطبوع ضمن الجامع في العلل لأحمد ٥٥/١ رقم «٤٦٥ » .
[٤] علل أحمد رواية المروذي المطبوع ضمن الجامع في العلل لأحمد ٢٧/١ رقم « ١٢٨»
.
[٥] تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/٥٨ رقم «٧٩» .
[٦] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/١٣١ رقم «٣٣١» .
[٧] تهذيب الكمال ٧/ ٢٧٧ رقم «١٤٨٣» .
[٨] الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٢٤ الترجمة رقم «٢٤٩٧» .
[٩] الجرح والتعديل ٣/ ١٤٦ رقم «٦٤٢» .

وقال ابن عدي : وحماد بن أبي سليمان كثير الرواية خاصة عن إبراهيم المسند والمقطوع ورأى إبراهيم ويحدث عن أبي وائل وعن غيرهما بحديث صالح ، ويقع في أحاديثه إفرادات وغرائب وهو متماسك في الحديث لا بأس به [١] .

وقال أبو بكر بن عياش عن الأعمش قال : حدثني حماد ـ وكان غير ثقة ـ عن إبراهيم ، وفي لفظ : وما كنا نثق بحديثه [٢] ، قال الذهبي : ولا يلتفت إلى هذا .

وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى : وكان الأعمش سيء الرأي فيه [٣] .

وقال الذهلي : كثير الخطأ والوهم [٤] .

مات حماد سنة عشرين ومئة ، وقيل سنة تسع عشرة .

* تحقيق القول في إرجاء حماد :

قد رمى حمادا بالإرجاء غير واحد من العلماء كما تقدم ، وبذلك يكون السليماني مصيبا فيما قاله ، لكن هذا الإرجاء لا يقدح في توثيق الرجل ، فالراجح فيه أنه ثقة كما سيأتي ، وقد عاتبه معمرٌ فقال له : كنت رأسا ، في الناس وعلما وصرت تابعا لهؤلاء المرجئة قال معمر : فقال لي : لأن أكون تابعا في الحق أحب إلي من أن أكون رأسا في الباطل [٥] .

قال الذهبي : يشير معمر إلى أنه تحول مرجئا إرجاء الفقهاء ، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان ، ويقولون : الإيمان إقرار باللسان ، ويقين في القلب ، والنزاع على هذا لفظي إن شاء الله ، وإنما غلو الإرجاء من قال : لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض ، نسأل الله العافية[٦]

* الترجيح بين أقوال الأئمة :

* قد تعارض في حماد الجرح والتعديل ، والراجح فيه جانب التعديل ، لأنه رأي الجمهور ، فقد وثقه ابن معين ، وأحمد بن حنبل في رواية المروذي ، والعجلي ، والنسائي ، وهو من المتعنتين في نقد

---

[١] الكامل لابن عدي ٢/ ٢٣٨ رقم «٤١٣».

[٢] سير أعلام النبلاء ٥/٢٣٤ .

[٣] تهذيب التهذيب ٣/ ١٧ رقم «١٥» .

[٤] المصدر السابق نفس الموضع .

[٥] الضعفاء للعقيلي ١/٣٢٦ رقم « ٣٧٦ » .

[٦] سير أعلام النبلاء ٥/٢٣٣رقم « ٩٩ » .

الرجـال[٧] ، فلا يكاد يوثق رجـلا إلا بعد الجهد [١] ، فلا يعدل عن توثيقه إلا بدليل ، وأما قـول ابن سعد فيه فمرجـوح ؛ لأمـرين : أحـدهما : أن حمادا عراقيٌ ، وقد قال ابن حجر : ابن سعد يقلد الواقدي ، والواقدي على طريقة أهـل المدينة في الانحـراف على أهـل العراق [٢] ، والأمـر الآخـر : قال ابن حجر : ابن سعد مادته من الواقدي في الغالب والواقدي ليس بمعتمد [٣] ، وقال أيضا : وقد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاعتماده على الواقدي [٤] ، وأما قول الذهلي كثير الخطأ ، فلعل هذا يقع في روايات من روى عنه بآخرة كما قال أحمد ، وأما قول أبي حاتم : لا يحتج به ، فهو مرجوح أيضا ، لأن أبا حاتم متعنت في نقد الرجال [٥] ، وخلاصة حال حماد أنه ثقة ، رمي بالإرجاء .

(٢) « ع » سليمان بن مهران الأسدي الكَاهِلِي ، مولاهم أبو محمد الكوفي الأعمش ، يقال : أصله من طَبَرسْتَان ، روى عن إبراهيم النخعي ، والحكم ابن عتيبة ، وأبي وائل شقيق بن سلمة ، وغيرهم ، وروى عنه أبو معاوية الضرير محمد بن خازم ، وابن عيينة ، وشعبة ، وآخرون .

* قال السليماني : ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان : الأعمش ، النعمان بن ثابت ، شعبة بن الحجاج ، عبد الرزاق ، عبيد الله بن موسى ، عبد الرحمن بن أبى حاتم [٦] .

* قلت : قال ابن معين : ثقة [٧] .

وقال العجلي: كان ثقة ثبتا في الحديث وكان فيه تشيع [٨] .

---

[٧] صرح بذلك الحافظ الذهبي فقال : وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد . سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٢٨ .

[١] قاله الإمام الذهبي في المغني في الضعفاء ٢/ ٢٣٩ .

[٢] هدي الساري ص/٤٦٥ .

[٣] المصدر السابق ص/ ٤٣٨ .

[٤] المصدر السابق ص/٤٧٠ .

[٥] قال الحافظ الذهبي : إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث ، وإذا لين رجلا ، أو قال فيه : لا يحتج به ، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه أحد ، فلا تبن على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة ، ليس بقوي ، أو نحو ذلك . سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٠ .

[٦] ميزان الاعتدال ٤/٣١٥ رقم « ٤٩٧٠ » .

[٧] الجرح والتعديل ٤/ ١٤٦ رقم « ٦٣٠ » .

[٨] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢٠٤ رقم «٦١٩» .

وقال أبو زرعة : سليمان الأعمش إمام [٩] .
وقال أبو حاتم : الأعمش ثقة يحتج بحديثه [١] .
وقال النسائي : ثقة ثبت [٢] .
ولد سنة إحدى وستين ، ومات سنة ثمان وأربعين ومئة [٣] .
* تحقيق القول في تشيعه :
قد رماه بالتشيع أيضا العجلي كما سلف ، وبذلك يكون قول السليماني صحيحا ، لكن مع هذا فقد أجمع الأئمة على توثيقه ، والله أعلم .
(٣) « ع » شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري روى عن هشام بن عروة ، وأبي الزبير محمد بن مسلم ، ومحمد المنكدر ، وآخـرين ، وروى عنه يحيى القطان ، وابن مهدي ، وأسد ابن موسى ، وآخرون .
* ذكره أبو الفضل السليماني في الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان ، كما سلف في الترجمة رقم « ٢ » .
* قلت : قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن يعني في الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال [٤] .
وقال ابن مهدي : كان الثوري يقول شعبة أمير المؤمنين في الحديث [٥] .
وقال ابن حبان : كان من سادات أهل زمانه حفظا وإتقانا وورعا وفضلا وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين وجانب الضعفاء والمتروكين حتى صار علما يقتدى به ثم تبعه عليه بعده أهل العراق [٦] .
ولد سنة اثنتين وثمانين ، وتوفي أول سنة ستين ومئة ، وهو ابن سبع وسبعين سنة [٧] .
* تحقيق القول في ما رُمي به من التشيع :

---

[٩] الجرح والتعديل ٤/ ١٤٧ رقم « ٦٣٠ » .
[١] المصدر السابق نفس الموضع .
[٢] تهذيب الكمال ١٢/ ٨٩ رقم «٢٥٧٠» .
[٣] تاريخ بغداد ٩/ ١٢ رقم «٤٦١١» .
[٤] المصدر السابق ٩/ ٢٦٣ رقم «٤٨٣٠» .
[٥] التاريخ الكبير للبخاري ٤/ ٢٤٥ الترجمة رقم «٢٦٧٨» .
[٦] الثقات لابن حبان ٦/ ٤٤٦ .
[٧] تاريخ بغداد ٩/ ٢٦٦ رقم «٤٨٣٠» .

* لم أجد عن أحد من الأئمة قولا يدل على صحة ذكر السليماني لشعبة في الشيعة ، وقد يستدل البعض على تشيع شعبة بما يلي :
أولا : قال ابن عدي في مقدمة الكامل [١] في ترجمة شعبة : حدثنا محمد ابن أحمد بن الحسن بن ميمون المؤدب ، أخبرنا محمد بن منصور ، أخبرنا حمزة بن زياد الطوسي قال : كان شعبة ألثغ ، وكان شيعيا ، وكان يقول : ويه ، ويه ، لو حدثتكم عن ثقة ما حدثتكم عن ثلاثة .
فإن قيل : إن قول حمزة بن زياد في شعبة : « وكان شيعيا » يدل على أن شعبة كان من الشيعة .
قلت : هذا لا يصح ، ولا يصلح أن يكون دليلا على ما ذُكرَ ، فقد تفرد بهذه العبارة محمد بن أحمد بن الحسن بن ميمون المؤدب شيخ ابن عدي ، ولم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر ، فلا يقبل هذا منه في شعبة ، وقد روى هذه الحكاية ابن حبان في مقدمة المجروحين [٢] عن شيخه محمد ابن عمر بن يوسف ، وأبو نعيم في حلية الأولياء [٣] في ترجمة شعبة ، من طريق محمد بن إسحاق الثقفي السراج ، كلاهما ، عن محمد بن منصور به ، دون هذه العبارة ، فقد اتفق محمد بن عمر بن يوسف ، ومحمد بن إسحاق الثقفي السراج على رواية الحكاية السابقة دون ذكر هذه العبارة ، ولا شك أن قول اثنين أولى من قول واحد لا سيما وأحدهما الإمام الحافظ أبو العباس السراج صاحب المسند ، وبهذا يسقط هذا الدليل ، ولا يصح الاستدلال به على ما سبق .
ثانيا : أخرج ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل [٤] عن محمد بن يحيى ، عن يحيى بن المغيرة ، عن جرير قال : لما ورد شعبة البصرة قالوا له : حدثنا عن ثقات أصحابك ، قال : إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفير يسير من هذه الشيعة ، الحكم بن عتيبة ، وسلمة بن كهيل ، وحبيب بن أبي ثابت ، ومنصور .
فإن قيل : هذا يدل على أن شعبة شيعي لأن أصحابه من الشيعة ، كما هو ظاهر هذه الحكاية .

---

[١] ص/٧٠ .
[٢] ص/٤٧ .
[٣] ٧/١٤٤ .
[٤] ص/١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

قلت : هذا لا يدل على تشيع شعبة أبدا ، لأنه ليس كل من صاحب قوما اعتنق نِحْلتهم ، وما المانع أن يصاحب شعبةُ الشيعة ويروي عنهم دون أن ينتحل مذهبهم ، ويسلك سبيلهم ، وقد روى كثير من المحدثين عنهم ولم يتشيعوا مثلهم .
* والحاصل أني لم أر ما يدل على تشيع شعبة ، فلا عبرة بذكر السليماني له في الشيعة من المحدثين ، وبئس ما صنع السليماني ، فشعبة إمام من كبار أئمة السنة ، وإني لأتعجب من فعل السليماني هذا كيف طابت نفسه بذكر شعبة في الشيعة ؟ !!! ، وأقوال الأئمة التي ذكرتها في ترجمته إنما هي لبيان فضله ، وإمامته ، فشعبة لا يحتاج إلى توثيق غيره له .

وَلَيسَ يَصِحّ في الأفهامِ شيءٌ *** إذا احتَاجَ النّهارُ إلى دَليلِ

**

(٤) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن داود بن مهران ، أبو محمد بن أبي حاتم الرازي ، روى عن أبيه أبي حاتم ، وأبي زرعة الرازيان ، والحسن ابن عرفة ، وغيرهم ، وروى عنه ابن عدي ، وأبو أحمد الحاكم ، وأبو الشيخ ابن حيان ، وآخرون .
* ذكره السليماني في الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان ، كما سلف في الترجمة رقم « ٢ » ، وأورده الذهبي في ميزان الاعتدال بسبب ذلك ، وقال : وما ذكرته لولا ذكر أبى الفضل السليمانى له ، فبئس ما صنع .
* قلت : قال مسلمة بن قاسم : كان ثقة جليل القدر عظيم الذكر إماما من أئمة خراسان [١] .
وقال أبو يعلى الخليلي : أخذ علم أبيه وأبي زرعة ، وكان بحرا في العلوم ، ومعرفة الرجال ، والحديث الصحيح من السقيم ، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه ، والتواريخ ، واختلاف الصحابة ، والتابعين ، وعلماء الأمصار ، وكان زاهدا يعد من الأبدال ... ، ويقال إن السنة بالري ختمت به [٢] .

---

[١] لسان الميزان ١٣١/٥ .
[٢] الإرشاد في معرفة علماء الحديث ص/٢٢٩ .

وقال علي بن إبراهيم : سمعت أبا الحسن علي بن أحمد الخوارزمي بالري يقول : عبد الرحمن بن أبي حاتم ، إمام ابن إمام ، قد ربي بين إمامين ، أبي حاتم وأبي زرعة ، إمامي هدى [٣] .

وقال أبو الوليد الباجي : ابن أبي حاتم حافظ ثقة [١] .
وقال ابن عساكر : أحد الحفاظ صنف كتاب الجرح والتعديل فأكثر فائدته[٢] .
ولد سنة أربعين ومئتين ، أو إحدى وأربعين ، ومات سنة سبع وعشرين وثلاثمئة [٣] .
* تحقيق القول في ما رُمي به من التشيع :
قلت : لم أر أحدا نسب ابن أبي حاتم إلى التشيع إلا السليماني ، ولا عبرة بقوله إذا انفرد ، فابن أبي حاتم من كبار أئمة السنة ، ولا يثبت هذا عنه .
(٥) « ع » عَبْدُ الرَّزَّاق بن همام بن نافع الحميري ، مولاهم اليماني ، أبو بكر الصنعاني ، روى عن أبيه ، وعمه وهب ، ومعمر ، وروى عنه ابن معين ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ابن عباد الدبري ، وآخرون .
* ذكره أبو الفضل السليماني في الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان ، كما سلف في الترجمة رقم « ٢ » .
* قلت : قال ابن معين: ثقة [٤] ، وقال أيضا : ثقة لا بأس به [٥] .
وقال جعفر الطيالسي ، حدثنا ابن معين ، قال : سمعت من عبد الرزاق كلاما يوما فاستدللت به على ما ذكر عنه من المذهب فقلت له : إن أستاذيك الذين أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة معمر ومالك بن أنس وابن جريج وسفيان والأوزاعي فعمن أخذت هذا المذهب فقال

---

[٣] تاريخ دمشق ٣٦١/٣٥ .
[١] تاريخ دمشق ٣٦٣/٣٥ .
[٢] المصدر السابق ٣٥٧/٣٥ .
[٣] الإرشاد للخليلي ص/٢٢٩ ، تاريخ دمشق ٣٦٦/٣٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٣/١٣ ، ٢٦٩ .
[٤] سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٤٦ رقم «٧٨٠» .
[٥] الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٥/ ٣١١ رقم «١٤٦٣» .

قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي فرأيته فاضلا حسن الهدي فأخذت هذا عنه [٦] .

وقال ابن أبي خيثمة : سَمِعْتُ يَحْيَى بن مَعِيْن وقيل له : إن أحمد بن حنبل قال : إن عُبَيْد الله بن موسى يُرَدُّ حديثه تَشَيُّعٌ ، قال : كان والله الذي لا إله إلا هو عَبْد الرَّزَّاق أعْلَى في ذلك منه مئة ضعف ، ولقد سَمِعْتُ من عَبْد الرازق أضعاف وأضعاف ما سَمِعْتُ من عُبَيْد الله [١] .

وقال أبو الأزهر : سمعت عبد الرزاق يقول : أُفَضِّلُ الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه ولو لم يفضلهما لم أفضلهما كفى بي إزدراء أن أحب عليا ثم أخالف قوله [٢] .

وقال عبد الله بن أحمد : حدثني سلمة بن شبيب قال : سمعت عبد الرزاق يقول : والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليا على أبي بكر وعمر ، ورحم الله أبا بكر ورحم الله عمر ورحم الله عثمان ورحم الله عليا ومن لم يحبهم فما هو بمؤمن وإن أوثق عملي حبي إياهم [٣] .

وقال أبو صالح محمد بن إسماعيل الضَّرَاري : بلغنا ونحن بصنعاء عند عبد الرزاق أن أصحابنا يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهما تركوا حديث عبد الرزاق أو كرهوه ، فدخلنا من ذلك غم شديد وقلنا قد أنفقنا ورحلنا وتعبنا وآخر ذلك سقط حديثه ، فلم أزل في غم من ذلك إلى وقت الحج فخرجت من صنعاء إلى مكة ، فوافيت بها يحيى بن معين فقلت له : يا أبا زكريا ما نزل من شيء بلغنا عنكم في عبد الرزاق ، فقال : ما هو ؟ قلت : بلغنا أنكم تركتم حديثه ، ورغبتم عنه ، فقال يا أبا صالح لو ارتد عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه [٤] .

وقال علي بن المديني : قال لي هشام بن يوسف : كان عبد الرزاق أعلمنا وأحفظنا [٥] .

وقال الذهلي: كان عبد الرزاق أيقظهم في الحديث وكان يحفظ [٦] .

---

[٦] تاريخ دمشق ٣٦/ ١٨٧ رقم «٤٠٣٩» .

[١] تاريخ ابن أبي خيثمة ١/ ٣٣٣ رقم « ١٢٢٦ » .

[٢] الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣١٢ رقم « ١٤٦٣» .

[٣] الجامع في العلل لأحمد ١/٢٢٤ ، ٢٢٥ رقم « ١٤٦٥ » .

[٤] الضعفاء للعقيلي ٣/٨٦٠ رقم « ١٠٨٤ » ، الكامل لابن عدي٥/ ٣١١ رقم « ١٤٦٣»

[٥] تاريخ دمشق ٣٦/ ١٧٠ رقم « ٤٠٣٩ » .

[٦] تهذيب التهذيب ٦/٣١٤ رقم « ٦٠٨ » .

وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت [٧] .
وقال العجلي [٨] ، والبزار [٩] : ثقة يتشيع .
وقال أبو داود : الفريابي أحب إلينا منه ، وعبد الرزاق ثقة [١٠] .
وقال أبو زرعة الدمشقي : عبد الرزاق أحد من قد ثبت حديثه [١] .
وقال أبو زرعة : قلت لأحمد بن حنبل : كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر ؟ قال : نعم قيل له : فمن أثبت في ابن جريج : عبد الرزاق أو محمد ابن بكر البرساني ؟ قال : عبد الرزاق ، وأخبرني أحمد بن حنبل قال : أتينا عبد الرزاق قبل المئتين ، وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع [٢] .
وقال أحمد بن صالح : قلت لأحمد بن حنبل : رأيت أحدا أحسن حديثا من عبد الرزاق ؟ قال : لا [٣] .
وقال أحمد بن محمد بن هانيء : سمعت أبا عبد الله يقول : حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين كان يعني معمرا يتعاهد كتبه وينظر فيها يعني باليمن وكان يحدثهم حفظا بالبصرة [٤] ، وقال ابن هانيء أيضا : سمعت أبا عبد الله ـ يعني أحمد بن حنبل ـ يُسأل عن حديث : « النار جبار » ، فقال : هذا باطل ، ليس من هذا شيء ، ثم قال : ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت : حدثني أحمد بن شبويه ، قال : هؤلاء سمعوا بعدما عمي ، كان يلقن فلقنه ، وليس هو في كتبه ، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعد ما عمي [٥] .
وقال حنبل بن إسحاق : سمعت أبا عبد الله يقول : كان يلقن عبد الرزاق بعد ذهاب بصره فلقن ومن سمع من الكتب فهي أصح ، وقال حنبل أيضا : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول في حديث أبي هريرة : حديثٌ

---

[٧] تهذيب الكمال ١٨/ ٥٨ رقم «٣٤١٥» .
[٨] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣٠٢ رقم «١٠٠٠» .
[٩] تهذيب التهذيب ٦/٣١٤ رقم « ٦٠٨ » .
[١٠] المصدر السابق نفس الموضع .
[١] تاريخ دمشق ٣٦/ ١٨٤ رقم « ٤٠٣٩ » .
[٢] تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص/٢١٥ رقم « ١١٥٩ » .
[٣] تاريخ دمشق ٣٦/ ١٨٤ رقم «٤٠٣٩» .
[٤] المصدر السابق ٣٦/ ١٦٩ رقم « ٤٠٣٩ » .
[٥] المصدر السابق ٣٦/ ١٨٣ رقم « ٤٠٣٩ » .

عبد الرزاق يحدثُ به « النار جبار » ، ليس بشيء ، لم يكن في الكتب ، باطل ، ليس بصحيح [٦] .
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي قلت له : عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط في التشيع ؟ فقال أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئا ، ولكن كان رجلا تعجبه أخبار الناس أو الأخبار [٧] .
وقال البخاري : ما حدث من كتابه فهو أصح [١] .
وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به [٢] .
وقال العباس بن عبد العظيم : ألستُ قد تجشمت الخروج إلى عبد الرزاق ورحلت إليه وأقمت عنده حتى سمعت منه ما أردت ، والله الذي لا إله إلا هو إن عبد الرزاق كذاب ، ومحمد بن عمر الواقدي أصدق منه [٣] .
قلت : قال ابنُ الصلاح : ذكر أحمد بن حنبل أنه ـ يعني عبد الرزاق ـ عمي في آخر عمره ، فكان يلقن فيتلقن ، فسماع من سمع منه بعد ما عمي لا شيء ، قال ابن الصلاح : وعلى هذا يحمل قول عباس بن عبد العظيم [٤] .
وتعقب الذهبيُّ العباسَ ، فقال : هذا ما وافق العباس عليه مسلمٌ ، بل سائر الحفاظ ، وأئمة العلم يحتجون به إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روى [٥] ، وتعقب الذهبيَّ ابنُ حجرٍ فقال : وهذا إقدام على الإنكار بغير تثبت ، فقد ذكر الإسماعيلي في المدخل عن الفرهياني أنه قال : حدثنا عباس العنبري عن زيد بن المبارك قال : كان عبد الرزاق كذابا يسرق الحديث ، وعن زيد قال : لم يخرج أحد من هؤلاء الكبار من هاهنا إلا وهو مجمع أن لا يحدث عنه ، قال ابن حجر : وهذا وإن كان مردودا على قائله فالغرض من ذكره الإشارة إلى أن للعباس بن عبد العظيم موافقا [٦] .

---

[٦] المصدر السابق ١٨٢/٣٦ ، ١٨٣ رقم « ٤٠٣٩ » .
[٧] الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٢٤/١ رقم « ١٤٦٣ » .
[١] التاريخ الكبير ٦/ ١٣٠ رقم «١٩٣٣» .
[٢] الجرح والتعديل ٦/ ٣٩ رقم «٢٠٤» .
[٣] الضعفاء للعقيلي ٨٥٧/٣ رقم «١٠٨٤» ، الكامل لابن عدي ٥/ ٣١١ رقم « ١٤٦٣ » ، تاريخ دمشق ١٩١/٣٦ رقم « ٤٠٣٩ » .
[٤] المقدمة في النوع الثاني والستين ص/٢٢٧ .
[٥] ميزان الاعتدال ٤/ ٣٤٣ رقم «٥٠٤٩» .
[٦] تهذيب التهذيب ٣١٥/٦ رقم « ٦٠٨ » .

وقال عبد الله بن أحمد : وكل من سمع من عبد الرزاق بعد المئتين فسماعه ضعيف ، وسمع منه أبي قديما [٧] .
وقال النسائي : فيه نظر لمن كتب عنه بأخره [٨] .
وقال أيضا: من لم يكتب عنه من كتاب ففيه نظر ، ومن كتب عنه بآخـرة جاء عنه بأحاديث مناكير [١] .
وقال الدارقطني : ثقة يخطيء على معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب[٢] .
وقال ابن عدي : ولعبد الرزاق ابن همام أصناف ، وحديث كثير ، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه ، ولم يروا بحديثه بأسا إلا أنهم نسبوه إلى التشيع ، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات ، فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث ، ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا ، وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ، ومثالب آخرين مناكير [٣] .
وقال ابن عساكر : أحد الثقات المشهورين [٤] .
وقال ابن القطان : من أهل الحديث والفقه ، ثقة [٥] .
وقال ابن الصلاح : وجدت فيما روي عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرتها جدا ، فأحلت أمرها على ذلك ـ أي على أن عبد الرزاق كان يتلقن في آخر عمره ـ فإن سماع الدبري منه متأخر جدا ، قال إبراهيم الحربي : مات عبد الرزاق وللدبري ست سنين أو سبع سنين [٦] .

---

[٧] تاريخ دمشق ٣٦/ ١٧٤ رقم « ٤٠٣٩ » .
[٨] الضعفاء للنسائي ص/٢٠٩ رقم « ٣٧٩ » .
[١] تاريخ دمشق ٣٦/ ١٨١ رقم « ٤٠٣٩ » .
[٢] سؤالات ابن بكير للدارقطني ص/٣٥ رقم « ٢٠ » .
[٣] الكامل لابن عدي ٥/ ٣١٥ رقم «١٤٦٣» .
[٤] تاريخ دمشق ٣٦/ ١٦٠ رقم «٤٠٣٩» .
[٥] بيان الوهم والإيهام ٥/ ٦٣٢ .
[٦] المقدمة في النوع الثاني والستين ص/٢٢٧ .

قلت : قال الذهبي إنما النكرة في تلك الأخبار من الدبري ، فإن ابن عدي ذكر الدبري في كامله ، وقال : روى عن عبد الرزاق مناكير ، وبكل حال لعبد الرزاق أحاديث ينفرد بها ، قد أنكرت عليه من ذلك الزمان .
وقال الذهبي أيضا : أحد الأئمة الثقات [٧] .
وقال ابن حجر: ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره ، فتغير وكان يتشيع [٨] .
ولد سنة ست وعشرين ومئة ، ومات سنة إحدى عشرة ومئتين .
* تحقيق القول في تشيعه :
قلت : قد رمى عبد الرزاق بالتشيع غير واحد من العلماء منهم ابن معين ، والعجلي ، والبزار ، وبذلك يكون ذكر السليماني لعبد الرزاق في الشيعة من المحدثين صحيح ، لكن تشيع عبد الرزاق من أدنى درجات التشيع ، فهو ـ رحمه الله ـ كان لا يرى تفضيل علي رضي الله عنه على الشيخين رضي الله عنهما ، كما سلف في كلامه ، وإنما جرى على عرف المتقدمين في التشيع بتفضيل علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه ، فقد كان هذا هو معنى التشيع المعروف عندهم كما سبق في كلام الحافظ ابن حجر في هذا البحث [١] ، ولهذا رمي عبد الرزاق بالتشيع ، ولو كان لا يفضل عليا على عثمان ما نص على تشيعه أحد .
* الترجيح بين أقوال الأئمة فيه :
الراجح فيه جانب التعديل ، لأنه رأي الجمهور ، وخلاصة حاله : أنه ثقة حافظ ، رمي بالتشيع ، تغير بعد ما عمي ، فكان يتلقن ، فيلقن ، فمن سمع منه قبل المئتين فسماعه صحيح ، ومن سمع منه بعد المئتين فسماعه ضعيف ، وأما كتبه فهي صحيحة .

***

(٦) « خت ٤ » عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ [٢] ؛ واسمه ميمون ، وقيل : أيمن ، وقيل : يُمْن بن بدر المكي ، مولى المهلب بن أبي صفرة الأزدي .

---

[٧] المغني في الضعفاء ١/ ٦٢٢ رقم «٣٦٨٧» .
[٨] تقريب التهذيب ص/٣٥٤ رقم «٤٠٦٤» .
[١] ص/٦ .
(٢) روَّاد : بفتح الراء وتشديد الواو المفتوحة وبعد الألف دال مهملة . توضيح المشتبه ٤/ ١٣٦ .

روى عن نافع مولى عبد الله بن عمر ، وعكرمة مولى عبد الله بن عباس ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وغيرهم ، وروى عنه ابنه عبد المجيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى القطان ، وآخرون .
* ذكره السليماني في المرجئة كما تقدم في الترجمة رقم « ١ » .
* قلت : قال يحيى بن سعيد القطان : عبد العزيز بن أبي رواد ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه [٣] .

وقال الحميدي عن يحيى بن سليم الطائفي : كان يرى الإرجاء [٤] .
وقال أحمد بن حنبل : رجل صالح الحديث ، وكان مرجئا ، وليس هو في التثبت مثل غيره [١] .
وقال يحيى بن معين [٢] ، والعجلي: ثقة [٣] .
وقال ابن معين أيضا : عبد العزيز بن أبي رواد ثقة كان يعلن الإرجاء[٤].
وقال ابن سعد: كان مرجئا ، وكان معروفا بالصلاح والورع ، والعبادة[٥].
وقال الجوزجاني : كان عابدا غاليا في الإرجاء [٦] .
وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء ، وقال : كان يرى الإرجاء [٧] .
وقال أبو حاتم : صدوق ثقة في الحديث متعبد [٨] .
وقال النسائي : ليس به بأس [٩] .

وقال علي بن الجنيد : كان ضعيفا ، في أحاديثه منكرات [١٠] .

---

(٣) الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٤ رقم « ١٨٣٠ » .
(٤) الضعفاء الصغير للبخاري ص/٧٨ رقم «٢٢٢» ، التاريخ الكبير للبخاري ٦/ ٢٢ رقم «١٥٦١» .
(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ٢/ ٣٠ رقم «٢٤١» .
(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٢٦ رقم «٦٧٢» .
(٣) تهذيب التهذيب ٦/٣٣٩ رقم « ٦٥٠ » .
(٤) الكامل لابن عدي ٥/ ٢٩٠ رقم «١٤٢٩» .
(٥) الطبقات الكبرى ٦/ ٣٩ الترجمة رقم «١٦٢٥» .
(٦) أحوال الرجال للجوزجاني ص/١٥٢ رقم «٢٦٨» .
(٧) الضعفاء لأبي زرعة الرازي وأجوبته على أسئلة البرذعي ص/٦٣٥رقم «١٩٦» .
(٨) الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٤ رقم «١٨٣٠» .
(٩) تهذيب الكمال ١٨/١٣٩ رقم « ٣٤٤٧ » .
(١٠) الضعفاء لابن الجوزي ٢/ ١٠٩ رقم «١٩٤٦» .

وأورده ابن حبان في المجروحين [١١] ، وقال : لم يصل عليه الثوري لأنه كان يرى الإرجاء ، وكان ممن غلب عليه التقشف حتى كان لا يدرى ما يحدث به ، فروى عن نافع أشياء لا يشك من الحديث صناعته إذا سمعها أنها موضوعة كان يحدث بها توهما لا تعمدا ، ومن حدث على الحسبان ، وروى على التوهم حتى كثر ذلك منه سقط الاحتجاج به ، وإن كان فاضلا في نفسه ، وكيف يكون التقي في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء ، كثير البغض لمن انتحل السنن ، وروى عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة لا يحل ذكرها إلا على سبيل الاعتبار ا.هـ ، ثم أسند ابن حبان له حديثين منكرين ؛ أحدهما : لعبد الرحيم بن هارون أحد التلفى عنه ، والآخر : لزافر بن سليمان عنه .

قلت : قال الذهبي : الشأن في صحة إسناد هذه النسخة إلى عبد العزيز ، فلعلها قد أدخلت عليه [١] ، وقال الذهبي في موضع آخر : وأما ابن حبان فبالغ في تنقص عبد العزيز [٢] .

وأورده ابن عدي في الكامل [٣] ، وذكر في ترجمته عدة أحاديث ثم قال : ولعبد العزيز بن أبي رواد غير حديث ، وفي بعض رواياته ما لا يتابع عليه .

قلت : منها ما أخرجه ابن عدي عن ابن أبي عصمة ، قال : حدثنا أحمد ابن عبد الله بن قراب الحداد ، قال : حدثنا إبراهيم بن أبي منصور ، حدثني عبد الله بن المغيرة بمصر ، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، رفعه « إن بعض أوصياء عيسى بن مريم حي بالعراق ، فإن أنت رأيته فأقرئه مني السلام » ، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي : هذا من عيوب كامل ابن عدي ، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل لا يكون حدث به قط ، وإنما وضع من بعده ، فهذا خبر باطل ، وإسناد مظلم ، وابن المغيرة ليس بثقة [٤] .

---

(١١) ٢/ ١٣٦ ، ١٣٧ .
(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٨٧ رقم «٦٤» .
(٢) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٦٤ رقم «٥١٠٦» .
(٣) ٥/ ٢٩٠ رقم «١٤٢٩» .
(٤) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٦٤ رقم «٥١٠٦» .

وقال الدارقطني : هو متوسط الحديث ، ربما وهم في حديثه [٥] ، وقال أيضا : لين ، والابن أثبت ، قيل : إنه مرجيء ، ولا يعتبر بأبيه يترك [٦] .

وقال الحاكم : ثقة عابد مجتهد شريف النسب [٧] .

وقال الذهبي : والعجب من عبد العزيز كيف يرى الإرجاء ، وهو من الخائفين الوجلين مع كثرة حجه ، وتعبده ، رحمه الله وسامحه [٨] ، وقال الذهبي أيضا : ثقة مرجيء عابد [٩] .

وقال ابن حجر: صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء [١] .

مات سنة تسع وخمسين ومئة [٢] .

* الترجيح بين أقوال الأئمة فيه :

قلت : الراجح فيه جانب التعديل ، لأنه رأي الجمهور ، ومنهم يحيى القطان ، وأبو حاتم الرازي ، وقد وثقاه ، وكلاهما متعنت في نقد الرجال [٣] ، فلا يُعْدَلُ عن قولهما إلا بحجة ظاهرة ، وبرهان دامغ ، وأما كونه مرجئا ، فلا ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه كما قال يحيى القطان ، وكونه يهم لا يقدح فيه ، لأنه ليس من شرط الثقة أن لا يخطيء [٤] ، وخلاصة حاله أنه ثقة مرجيء .

* تحقيق القول في إرجاءه :

قد رمى عبد العزيز بن أبي رواد بالإرجاء غير واحد من الأئمة كما سلف في ترجمته ، وبذلك يكون ذكر السليماني له في المرجئة صحيحا ، والله أعلم .

---

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني ص/١٠٠ رقم «٣٠٥» .
(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني ص/١٠٤ رقم «٣١٧» .
(٧) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٣٩ رقم «٦٥٠» .
(٨) ميزان الاعتدال ٤/ ٣٦٥ رقم «٥١٠٦» .
(٩) الكاشف ٢/ ١٩٢ رقم «٣٤٢٤» .
(١) تقريب التهذيب ص/٣٥٧ رقم «٤٠٩٦».
(٢) التاريخ الصغير ٢/ ١٠٥ .
(٣) كما تقدم في ترجمة حماد بن أبي سليمان من هذا البحث رقم « ١ » .
(٤) قال الحافظ شمس الدين الذهبي : ليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا . سير أعلام النبلاء ٣٤٦/٦ ، وقال أيضا : وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو . سير أعلام النبلاء ٢٣٣/١٣ .

***

(٧) « ع » عبيد الله بن موسى بن أبي المختار ؛ واسمه باذام العبسي ، مولاهم أبو محمد الكوفي الحافظ .
روى عن إسماعيل بن أبي خالد ، وهشام بن عروة ، والأعمش ، وطائفة ، وروى عنه البخاري ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وسفيان بن عيينة ، وآخرون .
* ذكره أبو الفضل السليماني في الشيعة من المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان ، كما سلف في الترجمة رقم « ٢ » .
* قلت : قال الميموني : وذكر عنده ـ يعني عند أحمد بن حنبل ـ عبيد الله ابن موسى فرأيته كالمنكر له ، قال : كان صاحب تخليط ، وحدث بأحاديث سوء أخرج تلك البلايا فحدث بها ، قيل له فابن فضيل ؟ قال : لم يكن مثله كان أستر منه ، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية [١] .
وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل يقول : من عبيد الله بن موسى كل بلية تأتي عن عبيد الله بن موسى [٢] .
وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين : ثقة [٣] .
وقال ابن أبي خيثمة أيضا : وَسَمِعْتُ يَحْيَى بن مَعِيْن وقيل له : إن أحمد ابن حنبل قال : إن عُبَيْد الله بن موسى يردُّ حديثه تَشَيُّعٌ ؟ قال : كان والله الذي لا إله إلا هو عَبْد الرَّزَّاق أعْلَى في ذلك منه مئة ضعف ، ولقد سَمِعْتُ من عَبْد الرازق أضعاف وأضعاف ما سَمِعْتُ من عُبَيْد الله [٤]
وقال معاوية بن صالح : سألت يحيى بن معين عنه ؟ فقال : اكتب عنه ، فقد كتبنا عنه [٥] .
وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ما أقربه من يحيى بن يمان [٦]

---

[١] تهذيب الكمال ١٩/ ١٦٨ رقم « ٣٦٨٩ » .
[٢] سؤالات الآجري لأبي داود ٢٩٧/١ رقم « ٤٧٣ » .
[٣] الجرح والتعديل ٣٣٤/٥ رقم « ١٥٨٢ » .
[٤] تاريخ ابن أبي خيثمة ٣/ ٣٣٣ رقم « ١٢٢٦ » .
[٥] الضعفاء للعقيلي ٨٧٦/٣ رقم « ١١١٢ » .
[٦] تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/٦٣ رقم « ٩٩ » ، قلت : نقل الدارمي عن ابن معين أنه قال في يحيى ابن يمان : أرجو أن يكون صدوقا ، قال الدارمي : قلت : فكيف هو في حديثه ؟ فقال : ليس بالقوي .

وقال ابن الجنيد : سمعت يحيى يقول : عبيد الله بن موسى رجل صدق ، ليس به بأس ، كان له هدي ، وعقل ، ووقار [٧] .
وقال ابن سعد : وكان ثقة صدوقا إن شاء الله كثير الحديث حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة فضعف بذلك عند كثير من الناس وكان صاحب قرآن [٨] .
وقال ابن شاهين في الثقات : قال عثمان بن أبي شيبة : صدوق ثقة وكان يضطرب في حديث سفيان اضطرابا قبيحا [٩] .
وقال الجوزجاني : وعبيد الله بن موسى أغلى وأسوأ مذهبا وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم [١٠] .
وقال أحمد بن عبد الله العجلي : صدوق ، وكان يتشيع ، وكان صاحب قرآن

رأسا فيه شجي القراءة [١] .
وقال أبو داود : كان عبيد الله بن موسى محترقا شيعيا جاز حديثه [٢] .
وقال أبو حاتم : صدوق كوفي حسن الحديث ، وأبو نعيم أتقن منه ، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن وهو ثقة [٣] .
وقال يعقوب بن سفيان : شيعي وإن قال قائل : رافضي لم أنكر عليه ، وهو منكر الحديث [٤] .
وقال الساجي : صدوق كان يفرط في التشيع ، قال أحمد : روى مناكير وقد رأيته بمكة فأعرضت عنه وقد سمعت منه قديما سنة خمس وثمانين وبعد ذلك عتبوا عليه ترك الجمعة مع إدمانه على الحج أمر لا يشبه بعضه بعضا [٥] .

---

[٧] سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٣٩ رقم « ٧٤٤ » .
[٨] الطبقات الكبرى ٣٦٨/٦ رقم « ٢٧٤٨ » .
[٩] تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص/٢٣٩ رقم « ٩١٠ » .
[١٠] أحوال الرجال ص/٨١ رقم « ١٠٧ » .
[١] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣١٩ رقم « ١٠٧٠» وفي تهذيب الكمال ١٦٨/١٩ رقم «٣٦٨٩ » : قال العجلي : ثقة .
[٢] سؤالات الآجري لأبي داود ١٥٤/١ رقم « ١٦ » .
[٣] الجرح والتعديل ٥/ ٣٣٥ رقم « ١٥٨٢» .
[٤] إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٦٩/٩ رقم « ٣٤٨٨ » .
[٥] المصدر السابق نفس الموضع .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان يتشيع [٦] .
وقال ابن قانع : كوفي صالح يتشيع [٧] .
وقال الحاكم أبو عبد الله الحافظ : سمعت أبا العباس قاسم بن القاسم السياري شيخ خراسان في عصره يقول : سمعت أبا مسلم البغدادي يقول : عبيد الله بن موسى من المتروكين ، تركه أبو عبد الله أحمد بن حنبل لتشيعه ، وقد عوتب أحمد بن حنبل على روايته عن عبد الرزاق ، فذكر أنه رجع عن ذلك [٨] .
وقال الذهبي : ثقة [٩] .

وقال ابن حجر : ثقة ، كان يتشيع [١] .
مات سنة ثلاث عشرة ومئتين ، وولد سنة ثمان وعشرين ومئة [٢] .
* الترجيح بين أقوال الأئمة :
قلت : قد تعارض الجرح والتعديل في عبيد الله بن موسى ، والراجح فيه جانب التعديل ، لأنه رأي الجمهور ، فقد وثقه غير واحد من الأئمة ، ومنهم أبو حاتم الرازي ، وهو متعنت في نقد الرجال [٣] ، فلا يترك قوله إلا بدليل ، وأما الذين تكلموا فيه فإنما تكلموا فيه لتشيعه ، وروايته أحاديث منكرة في التشيع ، قال ابن سعد : فضعف بذلك عند كثير من الناس ، كما تقدم ، وخلاصة حاله أنه شيعي ثقة .
* تحقيق القول في تشيعه :
قلت : قد رماه كثير من الأئمة بالتشيع كما سلف في ترجمته ، وبذلك يكون ذكر السليماني له في الشيعة صحيحا ، لكن جمهور العلماء قد وثقوه ، وقبلوه ، فهو شيعي ثقة .
(٨) « م د س ق » عمار بن رزيق الضبي التميمي ، أبو الأحوص الكوفي .

---

[٦] ١٥٢/٧ .
[٧] إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٧٠/٩ رقم « ٣٤٨٨ » .
[٨] تاريخ دمشق ٣٦/ ١٨٩ رقم « ٤٠٣٩ » .
(٩) الكاشف ٢٢٧/٢ ، ٢٢٨ رقم « ٣٦٣٢ » .
(١) تقريب التهذيب ص/٣٧٥ رقم « ٤٣٤٥ » .
(٢) تهذيب الكمال ١٦٩/١٩ رقم « ٣٦٨٩ » .
(٣) كما تقدم في ترجمة حماد بن أبي سليمان من هذا البحث رقم « ١ » .

روى عن أبي إسحاق السبيعي ، والأعمش ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم ، وروى عنه أبو الأحوص سلام بن سليم الكوفي ، وأبو أحمد الزبيري ، وزيد ابن الحباب ، وغيرهم .
* قال السليماني : إنه من الرافضة [٤] .
* قلت : قال ابن معين [٥] ، وأبو زرعة [٦] : ثقة .
وقال الإمام أحمد : كان من الأثبات [٧] .
وقال أيضا : ليس به بأس [٨] .
وقال أيضا : صالح الحديث [٩] .

وقال ابن شاهين في كتاب الثقات : قال ابن المديني : ثقة [١] .
وقال أبو حاتم : لا بأس به [٢] .
وقال أبو بكر البزار : ليس به بأس [٣] .
وقال النسائي : ليس به بأس [٤] .
وذكره ابن حبان في الثقات [٥] .
قيل : إنه مات سنة تسع وخمسين ومئة [٦] .
* الترجيح بين أقوال الأئمة فيه :
قلت : الراجح فيه أنه ثقة لأنه رأي الجمهور ، فقد وثقه يحيى بن معين ، وابن المديني ، واحتج به مسلم في صحيحه [٧] والمختار من أقوال أحمد ما وافق فيه ابنَ معين وابنَ المديني [٨] ، وهو قوله : من

---

(٤) ميزان الاعتدال ٥/ ١٩٩ رقم « ٥٩٩٢ » .
(٥) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٥٩ رقم « ٥٦٣ » .
(٦) الجرح والتعديل ٦/ ٣٩٢ رقم « ٢١٨٢ » .
(٧) تهذيب التهذيب ٤٠١/٧ رقم « ٦٤٧» .
(٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٣١٥ رقم « ٤١٩ » .
(٩) مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانيء رقم « ٢١٧٢ » .
(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص/٢٢٨ رقم « ٨٤٠ » .
(٢) الجرح والتعديل ٦/ ٣٩٢ رقم « ٢١٨٢ » .
(٣) تهذيب التهذيب ٤٠١/٧ رقم « ٦٤٧» .
(٤) تهذيب الكمال ١٩٠/٢١ رقم « ٤١٥٩ » .
(٥) ٢٨٦/٧ .
(٦) تهذيب الكمال ١٩٠/٢١ رقم « ٤١٥٩ » .
(٧) فقد احتج به في صحيحه في الحديث رقم « ٨٠٦ » ٥٧٦/١ .
(٨) وقد أسس هذه القاعدة الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل في ترجمة مبارك بن فضالة ٨/ ٣٣٩ ؛ حيث إنه نقل عن ابن معين

الأثبات ، وأما قول أبي حاتم فيه فمرجوح وكذا قول النسائي لأنهما من المتعنتين في نقد الرجال كما تقدم التنبيه عليه في رقم « ١ » ، وقول البزار فيه مرجوح لمعارضته رأي الجمهور .
* تحقيق القول في ما رمي به عمار من الرفض :
قلت : قال الحافظ شمس الدين الذهبي : ما رأيت لأحد فيه تليينا إلا قول السليماني : إنه من الرافضة ، فالله أعلم بصحة ذلك [٩] ، قلت : لم أجد للسليماني في هذا القول سلفا ، ولا يسمع منه ما شذ فيه ، كما تقدم ، وبذلك تبرأ ساحة عمار بن رزيق من البدعة ، ويبقى في عداد أهل السنة .

***

(٩) « خ د ت س فق » عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني المرهبي ، أبو ذر الكوفي .
روى عن أبيه ، وسعيد بن جبير ، وأبي وائل شقيق بن سلمة وغيرهم ، وروى عنه ابن عيينة ، ووكيع ، وابن المبارك ، وآخرون .
* ذكره السليماني في المرجئة ، كما تقدم في رقم « ١ » .
* قلت : قال أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان : قال جدي : عمر ابن ذر ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه [١] .

وقال ابن معين [٢] ، والنسائي [٣] ، والدارقطني [٤] : ثقة .

أنه قال في مبارك : ضعيف الحديث هو مثل الربيع بن صبيح في الضعف ، ثم نقل عن يحيى بن معين أنه قال في الربيع بن صبيح : ليس به بأس ، قيل له : هو أحب اليك أو المبارك بن فضالة ؟ فقال : ما أقربهما ، قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم : اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة ، والربيع بن صبيح ، وأولاهما أن يكون مقبولا منهما محفوظا عن يحيى ما وافق أحمد ، وسائر نظرائه .
(٩) ميزان الاعتدال ٥/ ١٩٩ رقم « ٥٩٩٢ » .
[١] الجرح والتعديل ٦/ ١٠٧ رقم «٥٦٥» .
[٢] تاريخ ابن معين برواية الدوري ١/ ١٩٩ رقم «١٢٨٨» ، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٨٦ رقم «٦٧٣» .
[٣] تهذيب الكمال ٣٣٦/٢١ رقم « ٤٢٣٠ » .
[٤] سؤالات الحاكم للدارقطني ص/٢٤٤ رقم « ٤٠٣ » .

وقال أحمد بن الهيثم : قال أبو نعيم الفضل بن دكين في تسمية من ينسب إلى الإرجاء من أهل الكوفة : ذر بن عبد الله الهمداني ، وابنه عمر بن ذر [٥] .
وقال محمد بن سعد : وكان مرجئا فمات فلم يشهده سفيان الثوري ولا الحسن بن صالح وكان ثقة إن شاء الله كثير الحديث [٦] .
وقال العجلي :كان ثقة بليغا ، وكان يرى الإرجاء ، وكان لين القول فيه [٧] .
وقال أبو داود : كان رأسا في الإرجاء ، وكان قد ذهب بصره [٨] .
وقال أبو حـاتم : كان صدوقا وكان مـرجئا لا يحتج بحديثه ، هو مثل يونس ابن أبي إسحاق [١] .
وقال ابن عساكر : ذكر أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني قال : قلت لأبي حاتم الرازي : ما تقول في ذر بن عبد الله الهمداني فقال :كان يرى الإرجاء ، وابنه أيضا كان يرى ، وكان محلهما الصدق ، وقال في موضع آخر : وسألته عن عمر بن ذر ؟ فقال :كان رجلا صالحا محله الصدق[٢]
وقال يعقوب بن سفيان : حدثنا أبو عاصم : أبو ذر كوفي ثقة مرجيء [٣] .
وقال ابن خراش : صدوق من خيار الناس ، وكان مرجئا [٤] .
وقال علي بن الجنيد : كان مرجئا ضعيفا [٥] .
وقال البرديجي : روى عن مجاهد أحاديث مناكير [٦] .
وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان مرجئا يقص [٧] .
مات سنة ثلاث وخمسين ومئة ، وقيل غير ذلك في تاريخ وفاته [٨] .

---

[٥] تاريخ دمشق ٢٠/٤٥ رقم « ٥٢١١ » .
[٦] الطبقات الكبرى ٦/ ٣٤٣ الترجمة رقم «٢٦٠٥» .
[٧] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣٥٦ رقم ... «١٢٢٦» .
[٨] تهذيب الكمال ٣٣٦/٢١ رقم « ٤٢٣٠ » .
[١] الجرح والتعديل ٦/ ١٠٧ رقم «٥٦٥» .
[٢] تاريخ دمشق ١٩/٤٥ رقم « ٥٢١١ » .
[٣] المعرفة والتاريخ ١٣٣/٣ .
[٤] تاريخ دمشق ٢٠/٤٥ رقم « ٥٢١١ » .
[٥] الضعفاء لابن الجوزي ٢٠٧/٢ رقم « ٢٤٥٥ » .
[٦] تهذيب التهذيب ٤٤٥/٧ رقم « ٧٣١ » .
[٧] ١٦٨/٧ .
[٨] تهذيب الكمال ٣٣٩/٢١ رقم « ٤٢٣٠ » .

* الترجيح بين أقوال الأئمة فيه :
قلت : تعارض فيه الجرح والتعديل ، والراجح فيه جانب التعديل ، وأنه ثقة ؛ لأنه رأي الجمهور ، ومنهم يحيى القطان ، والنسائي ، وكلاهما متعنت في نقد الرجال ، فلا يعدل عن قولهما إلا بدليل ظاهر ، وقول أبي حاتم « لا يحتج بحديثه » مرجوح لتعنته في نقد الرجال ، كما تقدم في رقم « ١ » ، وتضعيف علي بن الجنيد لعمر مردود ، لأنني لا أعلم له فيه سلفا ، وغاية ما نقموا على الرجل هو الإرجاء ، ومع ذلك فقد وثقوه ، وقبلوه ، واحتملوه ، وخلاصة حال عمر أنه ثقة مرجيء .
* تحقيق القول في إرجائه :
قد رَمَى عمرَ بنَ ذرٍّ بالإرجاء غيرُ واحد من الأئمة كما سلف ، وبذلك يكون ذكر السليماني له في المرجئة صحيحا ، لكن هذا لا يقدح في توثيقه ، فالراجح فيه أنه ثقة مرجيء .
(١٠) « ع » عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق بن الحارث بن سلمة ابن كعب بن وائل بن جمل بن كنانة بن ناجية بن مراد الجملي المرادي ، أبو عبد الله الكوفي الأعمى .
روى عن عبد الله بن أبي أوفى ، وأبي وائل ، وسعيد بن المسيب ، وغيرهم ، وروى عنه الأعمش ، والثوري ، وشعبة ، وغيرهم .
* ذكره السليماني في المرجئة ، كما تقدم في رقم « ١ » .
* قلت : قال الحسن بن محمد الطنافسي عن حفص بن غياث : ما رأيت الأعمش يثنى على أحد إلا على عمرو بن مرة ، فإنه كان يقول : كان مأمونا على ما عنده [١] .
وقال سفيان بن عيينة عن مسعر : كان عمرو بن مرة من معادن الصدق عندنا [٢] .
وقال مسعر أيضا : لم يكن بالكوفة أحدا أحب إلي ولا أفضل من عمرو ابن مرة [٣] .
وقال بقية : قلت لشعبة : عمرو بن مرة ؟ قال : كان أكثرهم علما [٤] .

---

[١] الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٧ ،٢٥٨ رقم «١٤٢١» .
[٢] المصدر السابق ٦/ ٢٥٧ رقم «١٤٢١» .
[٣] تهذيب الكمال ٢٢/٢٣٥ رقم « ٤٤٤٨ » .
[٤] الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٧ رقم «١٤٢١» .

وقال أحمد بن سنان : سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول : أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطيء منهم عمرو بن مرة [٥].

وقال حماد بن زاذان : سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول : حفاظ الكوفة أربعة عمرو بن مرة ، ومنصور ، وسلمة بن كهيل ، وأبو حصين[٦] .

وقال سعيد بن أبي سعيد الأَرَاطي الرازي : سئل أحمد بن حنبل عن عمرو ابن مرة فزكاه [٧] .

وقال ابن معين : ثقة [١] .

وقال العجلي : ثبت ، وكان عمرو بن مرة يرى الإرجاء قال : نظرت في هذه الآراء فلم أر قوما خيرا من المرجئة فأنا مرجيء فقال له سليمان الأعمش : لم تسم باسم غير الإسلام قال : أنا كذلك [٢] .

وقال أبو حاتم : صدوق ثقة كان يرى الإرجاء [٣] .

وقال يعقوب بن سفيان : جملي ثقة إلا أنه كان مرجئا [٤] .

ووثقه ابن نمير [٥] .

وذكره ابن حبان في الثقات [٦] ، وقال يكنى أبا عبد الرحمن وكان مرجئا .

مات سنة ثماني عشرة ومئة [٧] .

* تحقيق القول في إرجائه :

قد نص على إرجاء عمرو بن مرة غيرُ واحد من الأئمة كما سلف ، وبذلك يكون ذكر السليماني له في المرجئة صحيحا ، لكن مع أنه مرجيء فقد أطبق الأئمة على توثيقه ، كما سلف ، وخلاصة حاله أنه ثقة مرجيء .

---

[٥] المصدر السابق نفس الموضع .
[٦] المصدر السابق نفس الموضع .
[٧] المصدر السابق ٦/ ٢٥٨ رقم «١٤٢١» .
[١] المصدر السابق ٦/ ٢٥٧ رقم «١٤٢١» .
[٢] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣٧٠ رقم «١٢٨٦» .
[٣] الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٨ رقم «١٤٢١» .
[٤] المعرفة والتاريخ ٨٥/٣ .
[٥] قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠٣/٨ رقم « ١٦٣ » .
[٦] ١٨٣/٥ .
[٧] تهذيب الكمال ٢٣٧/٢٢ رقم « ٤٤٤٨ » .

***

(١١) الفضل بن الحباب ، واسم الحباب : عمرو بن محمد بن شعيب ، أبو خليفة ، الجمحي البصري الأعمى .
روى عن القعنبي ، ومسلم بن إبراهيم ، وسليمان بن حرب ، وغيرهم ، وروى عنه أبو عوانة في صحيحه ، وابن حبان ، وأبو علي النيسابوري ، وآخرون .
* قال السليمانى: إنه من الرافضة [٨] .
* قلت : قال مسلمة بن قاسم : كان ثقة مشهورا كثير الحديث ، وكان يقول

بالوقف ، وهو الذي نقم عليه [١] .
قلت : لا يصح عن أبي خليفة القول بالوقف ، فقد قال أبو عبد الله الكريدي : قال القاضي : لما حضرت أبا خليفة الوفاة دعاني فقال : قد جعلت كل من تكلم فيّ في حل إلا من قال : إني أقف في القرآن ، أقول : القرآن كلام الله غير مخلوق [٢] .
وقال أبو نعيم عبد الملك بن الحسن الإسفراييني ابن أخت أبي عوانة : سمعت أبي يقول لأبي علي النيسابوري الحافظ : دخلت أنا وأبو عوانة البصرة ، فقيل: إن أبا خليفة قد هجر ، ويدعى عليه أنه قال : القرآن مخلوق ، فقال لي أبو عوانة : يا بني لا بد أن ندخل عليه قال : فقال له أبو عوانة : ما تقول في القرآن ؟ فاحمر وجهه وسكت ، ثم قال : القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال : مخلوق ، فهو كافر ، وأنا تائب إلى الله من كل ذنب إلا الكذب ، فإني لم أكذب قط ، أستغفر الله قال : فقام أبو علي إلى أبي ، فقبل رأسه ثم قال أبي : قام أبو عوانة إلي أبي خليفة ، فقبل كتفه [٣] .
فهذا يدل على أنه بريء من تهمة الوقف في القرآن .
وذكره ابن حبان في الثقات [٤] .

---

[٨] ميزان الاعتدال ٤٢٥/٥ رقم « ٦٧٢٣ » .
[١] لسان الميزان ٣٣٦/٦ رقم « ٦٠٤٢ » .
[٢] سؤالات حمزة السهمي للدارقطني /٢٤٧ ، ٢٤٨ رقم « ٣٥٢ » .
[٣] سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٠ رقم « ٢ » .
[٤] ٩/ ٩ .

وقال الخليلي : احترقت كتبه ، منهم من وثقه ، ومنهم من تكلم فيه ، وهو إلى التوثيق أقرب ، والمتأخرون أخرجوه في الصحيح ، وآخر من أكثر عنه أبو أحمد الغطريفي الجرجاني كتب إلي بأن أروي عنه [٥] .
وقال ابن عبد الهادي : أبو خليفة الإمام الثبت محدث البصرة [٦] .
وقال الذهبي : وكان ثقة صادقا مأمونا ، أديبا فصيحا مفوها ، رحل إليه من الآفاق [٧] .

وقال أيضا : ما علمت فيه لينا إلا ما قال السليمانى : إنه من الرافضة ، فهذا لم يصح عن أبي خليفة [١] .
وقال ابن حجر : وقد ذكره أبو علي المحسن التنوخي في نشوار المحاضرة ، وحكى عن صديق له أنه قرأ على أبي خليفة أشياء من جملتها ديوان عمران ابن حطان الخارجي المشهور أنه أملى عنه مواضع منه من جملتها قول عمران المشهور في رثاء عبد الرحمن بن ملجم وأن المفجع البصري بلغه ذلك فقال

أبو خليفة مطوي على دخن *** للهاشميين في سر وإعلان
ما زلت أعرف ما يخفى وأنكره *** حتى اصطفى شعر عمران بن حطان

قال ابن حجر : فهذا ضد ما حكاه السليمانى ، ولعله أراد أن يقول : ناصبي

فقال : رافضي ، والنصب معروف في كثير من أهل البصرة [٢] .
ولد أبو خليفة سنة ست ومئتين ، وتوفي سنة خمس وثلاثمئة بالبصرة [٣] .
* تحقيق القول في نسبة أبي خليفة إلى البدعة :

---

[٥] الإرشاد في معرفة علماء الحديث ص/١٥٦ .
[٦] طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٣٨٤/٢ .
[٧] سير أعلام النبلاء ١٤/ ٨ رقم « ٢ » .
[١] ميزان الاعتدال ٤٢٥/٥ رقم « ٦٧٢٣ » .
[٢] لسان الميزان ٦/ ٣٣٧ رقم « ٦٠٤٢ » .
[٣] سير أعلام النبلاء ١٤/ ٧ ، ١٠ رقم « ٢ » .

* قلت : ذكر السليماني أن أبا خليفة رافضي ، وكلام ابن حجر يشير إلى أنه ناصبي ، والحق أنه لم يقم دليل على هذا ولا ذاك ، فاتهام السليماني له بأنه رافضي لا أعلم له فيه سلفا ، ولم يقم عندي دليل يدل على صحة كلام السليماني فيه ، وما جنح إليه ابن حجر من أن السليماني أراد أن يقول ناصبيا فقال : رافضيا ، فهذا مبني على الظن ، وإن الظن لا يغني من الحق شيئا ، فأين أقوال العلماء الصريحة التي تدل على ذلك في الواقع لا يوجد منها شيء ، فنرجع إلى الأصل وهو براءة ساحة هذا الإمام من كل تهمة ألصقت به ، ويبقى في عداد أهل السنة حتى يثبت خلاف ذلك بأدلة قوية ، ونُقُولٍ صحيحة ، وأقوال صريحة عن أهل العلم في ذلك ، وخلاصة حاله أنه سني ثقة .

(١٢) « ع » مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ التَّمِيْمِيّ السَّعْدِيّ مولاهم ، أبو معاوية الضرير الكوفي .

روى عن عاصم الأحول ، وأبي مالك الاشجعي ، والأعمش ، وغيرهم .

وروى عنه يحيى القطان ، وهو من أقرانه ، وأسد بن موسى ، وأحمد بن حنبل ، وآخـرون .

* ذكره السليماني في المرجئة ، كما تقدم في رقم « ١ » .

* قلت : قال شبابة : كنا في مجلس شعبة فجاء أبو معاوية فقال : يا أبا معاوية كيف حديث الأعمش في كذا ؟ فحدثه ، ثم سأله عن آخر فحدثه ، فقال : هذا صاحب الأعمش فاعرفوه [١] .

وقال أيوب بن إسحاق بن سافري : سألت أحمد ويحيى عن أبي معاوية وجرير قالا : أبو معاوية أحب إلينا يعنيان في الأعمش [٢] .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبي يقول : أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب ، لا يحفظها حفظا جيدا [٣] .

---

[١] الجرح والتعديل ٧/ ٢٤٧ رقم « ١٣٦٠ » .
[٢] تاريخ بغداد ٥/٢٤٨ رقم « ٢٧٣٥ » .
[٣] الجامع في العلل لأحمد بن حنبل ١/ ٣٣٣ رقم «٢٥٧٢» .

وقال أبو داود : قلت لأحمد : كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة ؟ قال : فيها أحاديث مضطربة يرفع منها أحاديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم [٤] .

وقال عثمان الدارمي : قلت لابن معين أبو معاوية أحب إليك في الأعمش أو وكيع ؟ فقال : أبو معاوية أعلم به [٥] .

وقال الدارمي أيضا : قلت لابن معين : فعيسى بن يونس أحب إليك أو أبو معاوية ؟ ، فقال : ثقة ، وثقة [٦] .

وقال ابن أبي خيثمة : قيل ليَحْيَى : أيهم أحب إليك في الأعمش : عيسى ابن يونس ، أو حَفْص ، أو أبو مُعَاوِيَة ؟ قال : أبو مُعَاوِيَة [١] .

وقال الدوري : قلت ليحيى بن معين : أيما أعجب إليك في الأعمش عيسى ابن يونس أو حفص بن غياث أو أبو معاوية ؟ فقال : أبو معاوية [٢] .

وقال الدوري أيضا : سمعت يحيى يقول : أبو معاوية أثبت من جرير في الأعمش [٣] .

وقال الدوري أيضا : قلت ليحيى : كان أبو معاوية أحسنهم حديثا عن الأعمش ؟ قال : كانت الأحاديث الكبار العالية عنده [٤] .

وقال الدوري أيضا : سمعت يحيى يقول : روى أبو معاوية عن عبيد الله ابن عمر أحاديث مناكير [٥] .

وقال ابن محرز : سألت يحيى عن أبي معاوية محمد بن خازم ، قلت : كيف هو في غير حديث الأعمش ؟ فقال : ثقة ، ولكنه يخطيء [٦] .

---

[٤] التعديل والتجريح للباجي ٢/ ٦٨٥ رقم «٤٨١» .
[٥] تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/٥١ رقم « ٤٩ » .
[٦] المصدر السابق ص/٥٣ ، ١٨٧ رقم «٥٩» ، «٦٧٨» .
[١] تاريخ ابن أبي خيثمة ٢/ ٩٤رقم « ١٨٨٦ » .
[٢] تاريخ ابن معين برواية الدوري ١٩٨/١ رقم « ١٢٧١ » .
[٣] المصدر السابق ٣٨٧/١ رقم « ٢٦٢٥ » .
[٤] المصدر السابق ٢٧٦/١ رقم « ١٨٢٨ »
[٥] المصدر السابق ٢٨٩/١ رقم « ١٩٢٠ » .
[٦] معرفة الرجال عن ابن معين برواية ابن محرز ٩٦/١ ، ١٥٧ رقم « ٣٨٥ » ، رقم « ٨٧٢ » .

وقال إبراهيم الحربي : قال لي الوكيعي : ما أدركنا أحدا كان أعلم بأحاديث الأعمش من أبي معاوية [٧].
وقال علي بن خَشْرَم : ماشيت وكيعا إلى الجمعة فقال لي : يا علي إلى من تختلف ؟ فقلت : إلى فلان وإلى فلان وإلى أبي معاوية الضرير ، قال : فقال وكيع : اختلف إليه فإنك إن تركته ذهب علم الأعمش ، على أنه مرجيء ، فقلت يا أبا سفيان : دعاني إلى الإرجاء فأبيت عليه ، فقال لي وكيع : هلا قلت له كما قال له الأعمش : لا تفلح أنت ولا أصحابك المرجئة [٨] .
وقال الحسين بن إدريس : سألت ابن عمار عن علي بن مسهر ، وأبي معاوية أيهما أكثر في الأعمش ؟ قال : أبو معاوية ، قال ابن عمار : سمعت أبا معاوية الضرير يقول : كل حديث أقول فيه : حدثنا فهو ما حفظته من في المحدث وما قلت : وذكر فلان فهو ما لم أحفظ من فيه وقريء علي من كتاب فعرفته فحفظته مما قريء علي [١] .
وقال محمد بن سعيد المقريء : سئل عبد الرحمن ـ يعني بن الحكم بن سعيد ـ من أثبت في الأعمش بعد الثوري ؟ فقال : ما أعدل بوكيع أحدا ، فقال له رجل : يقولون أبو معاوية ، فنفر من ذلك ، وقال : أبو معاوية عنده كذا وكذا وهما [٢] .
وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث يدلس وكان مرجئا [٣] .
وقال العجلي : كوفي ثقة وكان يرى الإرجاء ، وكان لين القول فيه [٤] .
وقال يعقوب بن شيبة : كان من الثقات ، وربما دلس وكان يرى الإرجاء[٥] .
وقال البرذعي : قيل لأبي زرعة : في أبي معاوية ـ وأنا شاهد ـ كان يرى الإرجاء ؟ قال : نعم كان يدعو إليه [٦] .
وقال أبو داود : أبو معاوية إذا جاز حديث الأعمش كثر خطؤه يخطيء على هشام بن عروة ، وعلى إسماعيل ، وعلى عبيد الله بن عمر [٧] .

---

[٧] تاريخ بغداد ٥/ ٢٤٦ رقم « ٢٧٣٥ » .
[٨] المصدر السابق ٥/ ٢٤٧ رقم « ٢٧٣٥ » .
[١] المصدر السابق ٥/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ رقم « ٢٧٣٥ » .
[٢] مقدمة الجرح والتعديل ص/ ٢٣١ .
[٣] الطبقات الكبرى ٦/ ٣٦٤ الترجمة رقم «٢٧٢٠» .
[٤] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٤٠٣ رقم «١٤٥٠» .
[٥] تاريخ بغداد ٥/ ٢٤٩ رقم « ٢٧٣٥ » .
[٦] سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ص/٤٠٧ .
[٧] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ١/٢٩٥ ، ٢٩٦ رقم « ٤٦٦ » .

وقال أيضا : أبو معاوية رئيس المرجئة بالكوفة [٨] .
وقال أيضا : كان مرجئا [٩] .
وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : أثبت الناس في الأعمش الثوري ، ثم أبو معاوية الضرير ، ثم حفص بن غياث ، وعبدة بن سليمان أحب إلي من أبي معاوية ، يعني في غير حديث الأعمش [١٠] .
وقال ابن خراش : صدوق وهو في الأعمش ثقة وفي غيره فيه اضطراب[١١] .
وقال النسائي : ثقة في الأعمش [١٢] .

وذكره ابن حبان في الثقات [١] ، وقال : كان حافظا متقنا ، ولكنه كان مرجئا خبيثا .
وقال الدارقطني : من الرفعاء الثقات [٢] .
ولد أبو معاوية سنة ثلاث عشرة ومئة ، ومات سنة خمس وتسعين ومئة [٣] .
* الترجيح بين أقوال الأئمة فيه :
قلت : ينحصر كلام النقاد في أبي معاوية في أمرين ؛ أحدهما : أنه يخطيء في غير حديثه عن الأعمش ، والأمر الآخر : أنه مرجيء ، فأما خطؤه في غير حديثه عن الأعمش ، فلا يقدح في توثيقه ، لأنه ليس من شرط الثقة أن لا يخطيء ، وأما إرجاؤه ، فلا يقدح فيه أيضا ، لأنه مرجيء إرجاء الفقهاء الذين يؤخرون العمل عن الإيمان كما تقدم ، وخلاصة حاله أنه ثقة مرجيء ، وقد يهم في حديثه عن غير الأعمش كما يهم غيره من الثقات .
* تحقيق القول في إرجائه :
من خلال أقوال الأئمة السابقة يتضح لي أن أبا معاوية الضرير كان مرجئا ، وأنه كان داعية إلى الإرجاء أيضا ، وبذلك يكون ذكر السليماني

---

[٨] المصدر السابق ٣٠٤/١ رقم « ٤٩٩ » .
[٩] تهذيب الكمال ١٣٢/٢٥ رقم « ٥١٧٣ » .
[١٠] الجرح والتعديل ٢٤٨/٧ رقم « ١٣٦٠ » .
[١١] تاريخ بغداد ٢٤٨/٥ رقم « ٢٧٣٥ » .
[١٢] التعديل والتجريح للباجي ٢/ ٦٨٥ رقم «٤٨١» .
[١] ٧/ ٤٤١ .
[٢] في السنن ١/ ١٣٣ .
[٣] تاريخ بغداد ٢٤٩/٥ رقم « ٢٧٣٥ » .

له في المرجئة صحيحا ، لكن مع أنه مرجيء فقد وثقه الأئمة كما سلف ، وقدموه على غيره في الأعمش ، فهو مرجيء ثقة .

***

(١٣) « ع » محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب ؛ واسمه هشام بن شعبة بن عبد الله بن أبي قيس بن عبد ود بن نصر بن مالك ابن حسل بن عامر بن لؤي القرشي العامري أبو الحارث المدني . روى عن عكرمة مولى ابن عباس ، ونافع مولى ابن عمر ، والزهري وغيرهم ، وروى عنه الوليد بن مسلم ، وعبد الله بن نمير ، وعبد الله بن المبارك ، وآخرون .

* ذكره السليماني في أسامي القدرية [١] .
* قلت : قال أبو داود : سمعت أحمد قال : كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقاً أفضل من مالك بن أنس ، إلا أن مالكاً أشدّ تنقية للرجال منه ؛ ابن أبي ذئب لا يُبالي عن من يُحدث ، وكان ابن أبي ذئب تفقه ، قيل لأحمد : خُلِّف مثله ببلاده ؟ قال : لا ، ولا بغير بلاده [٢] .
وقال أبو داود أيضا : وسمعت أحمد ذكر عن حماد الخياط يقول : كان ابن أبي ذئب يُشبه سعيد بن المسيب [٣] .
وقال البغوي : وسمعت أحمد يقول : ابن أبي ذئب ثقة ، كان قليل الحديث ، وكان صالحا ، قوالا بالحق ، وكان يشبه سعيد بن المسيب [٤] .
وقال صالح بن أحمد بن حنبل : قلت لأبي : كان ابن أبي ذئب يرمى بالقدر ؟
قال : ما علمت [٥] .
وقال ابن معين [٦] ، وأبو زرعة [٧]، وأبو حاتم [٨] الرازيان ، والنسائي [٩] : ثقة .

---

[١] ميزان الاعتدال٦/٢٢٩ رقم « ٧٨٤٣ » .
[٢] سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٢١٨ ، ٢١٩ رقم « ١٩٢ » .
[٣] المصدر السابق ص/٢١٩ رقم « ١٩٢ » .
[٤] مسائل الإمام أحمد برواية أبي القاسم البغوي ص/٧١ ، ٧٢ رقم « ٥١ » ، « ٥٢ »
[٥] الجرح والتعديل ٧/٣١٤ رقم « ١٧٠٤ » .
[٦] تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/٤٨ رقم « ٣٠ » ، الجرح والتعديل ٧/٣١٤ رقم « ١٧٠٤ » .
[٧] الجرح والتعديل ٧/٣١٤ رقم « ١٧٠٤ » .

وقال علي بن المديني : ابن أبي ذئب ثبتٌ [٨] .
وقال علي أيضا : كان عندنا ثقة ، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهـري [٩] .
وقال أحمد بن علي الأبار : سألت مصعبا الزبيري عن ابن أبي ذئب ، وقلت له : حدثوني عن أبي عاصم أنه كان قدريا ، فقال : معاذ الله إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهل القدر ، فجاء قوم فجلسوا إليه ، فاعتصموا به ، فقال قوم : إنما جلسوا إليه لأنه يرى القدر [١٠] .
وقال الواقدي : كان من أورع الناس وأفضلهم وكانوا يرمونه بالقدر ، وما كان قدريا لقد كان ينفي قولهم ويعيبه ولكنه كان رجلا كريما يجلس إليه كل أحد ويغشاه فلا يطرده ولا يقول له شيئا وإن هو مرض عاده فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه [١١] .
وقال ابن سعد : وكان ابن أبي ذئب يفتي بالمدينة ، وكان عالما ثقة فقيها ورعا عابدا فاضلا وكان يرمى بالقدر [١٢] .
وقال يعقوب بن شيبة : ابن أبي ذئب ثقة غير أن روايته عن الزهري خاصة قد تكلم الناس فيها فطعن بعضهم فيها بالاضطراب [١] .
وذكره ابن حبان في الثقات [٢] وقال : كان من فقهاء أهل المدينة وعبادهم وكان من أقول أهل زمانه للحق ... وكان مع هذا يرى القدر وكان مالك يهجره من أجله .
ولد سنة ثمانين ، ومات سنة ثمان وخمسين ومئة ، وقيل سنة تسع [٣] .

* تحقيق القول في ما رمي به من القدر :
قلت : قد أنكر كونه قدريا مصعب الزبيري ، والواقدي ، وقال أحمد : ما علمت ، أي ما علمت أنه قدري ، وبذلك يكون ابن أبي ذئب بريئا من

---

[٨] المصدر السابق نفس الموضع .
[٩] تهذيب الكمال ٦٣٦/٢٥ رقم « ٥٤٠٨ » .
[١٠] المصدر السابق نفس الموضع .
[١١] تاريخ بغداد ٣٠٣/٢ ، ٣٠٤ رقم « ٧٨٧ » .
[١٢] المصدر السابق ٣٠١/٢ رقم « ٧٨٧ »
[١] الطبقات الكبرى ٤٥٦/٥ رقم « ١٣٤٥ » .
[٢] المصدر السابق ٤٥٩/٥ رقم « ١٣٤٥ » .
[٣] تاريخ بغداد ٣٠٣/٢ رقم « ٧٨٧ » .
[٤] ٣٩٠/٧ ، ٣٩١ .
[٥] تاريخ بغداد ٣٠٥/٢ رقم « ٧٨٧ » .

تهمة كونه قدريا ، وإذا تقرر هـذا فيكون السليماني غير مصيب في ذكر ابن أبي ذئب في القدرية ، فلعله قلد من ذكَرَ أنه رُمِيَ بالقدر من غير تثبت ، وخلاصة حال الرجل أنه سني ثقة ، تُكُلِّمَ في حديثه عن الزهري .

(١٤) « ع » مسعر بن كدام بن ظُهَيْر بن عُبَيْدَة بن الحارث بن هلال بن عامر ابن صَعْصَعَة الهلالي العامري الرَّوَّاسِي ، أبو سلمة الكوفي ، أحد الأعلام .

روى عن الحكم بن عتيبة ، وعمرو بن مرة ، وعدي بن ثابت ، وجماعة ، وروى عنه إسماعيل بن زكريا ، ويزيد بن هارون ، وأبو نعيم الفضل ابن دكين ، وآخرون .

* ذكره السليماني في المرجئة ، كما تقدم في رقم « ١ » .

قلت : قال عبد الله بن داود الخريبى : قال سفيان ـ يعنى الثوري ـ كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا مسعرا عنه ، وقال شعبة : كنا نسمى معسرا المصحف [١] .

وقال يحيى بن سعيد القطان : ما رأيت مثل مسعر كان من أثبت الناس [٢] .

وقال العجلي : كوفي ثقة ثبت في الحديث [٣] .

وقال ابن عمار: مسعر حجة ، ومن بالكوفة مثله [٤] .

وقال ابن معين [٥] ، وأبو زرعة [٦] ، وغيرهما : ثقة .

مات سنة ثلاث أو خمس وخمسين ومئة [٧] .

* تحقيق القول في ما رمي به مسعر من إرجاء :

قلت : لم أر أحدا نسب مسعرا إلى الإرجاء غير السليماني ، فهذا مما شذ فيه بلا ريب ، وقوله غير مقبول ، وبذلك تبرأ ساحة مسعر من الإرجاء ، ويبقى في عداد أهل السنة ، وخلاصة القول فيه أنه سني ثقة حجة ، والله أعلم .

---

[١] الجرح والتعديل ٨/ ٣٦٨ رقم « ١٦٨٥ » .
[٢] المصدر السابق ٨/٣٦٨ ، ٣٦٩ رقم « ١٦٨٥ » .
[٣] تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٤٢٦ رقم «١٥٦٢» .
[٤] تهذيب الكمال ٢٧/٤٦٧ رقم « ٥٩٠٦ » .
[٥] تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين ص/١٨٥ ، ١٨٦ رقم «٦٧٢» .
[٦] الجرح والتعديل ٨/ ٣٦٨ رقم «١٦٨٥» .
[٧] الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ٣٤٥ الترجمة رقم «٢٦١٦» .

***

« الخاتمة »

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، وبعد فمن خلال هذا البحث توصلت إلى عدة نتائج ومن أهمها ما يلي :

أولا : بلغ عدد الرواة الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة في هذا البحث أربعة عشر رجلا ، وقد رمى بعضم بالإرجاء ، وبعضهم بالتشيع ، ورمى رجلا واحدا بالقدر ، فأما الذين رماهم بالإرجاء فهم : مسعر ، وحماد بن أبى سليمان ، وعمرو بن مرة ، وعبد العزيز بن أبى رواد ، وأبو معاوية ، وعمر ابن ذر ، وكلهم من المرجئة كما ذكر السليماني ، ما عدا مسعرا فهو بريء من بدعة الإرجاء .

وأما الذين رماهم السليماني بالتشيع فهم : الأعمش ، وعبد الرزاق ، وعبيد الله بن موسى ، وشعبة بن الحجاج ، وعبد الرحمن بن أبى حاتم ، والفضل بن الحباب ، وعمار بن رزيق ، والذين ثبت تشيعهم منهم هم : الأعمش ، وعبد الرزاق ، وعبيد الله بن موسى ، وأما شعبة ، وابن أبي حاتم ، والفضل بن الحباب ، وعمار بن رزيق ، فلم يثبت فيهم تشيع ، و لا تصح عنهم بدعة .

وأما الذي رماه السليماني بالقدر فهو ابن أبي ذئب ، وهو بريء من بدعة القدر .

ثانيا : كل من ثبت أنه مرجيء من هؤلاء الثقات ، فهو مرجيء إرجاء الفقهاء الذين أخروا العمل عن الإيمان ، وقالوا بأنه ليس داخلا في

مسماه ، ولم يثبت أن واحدا منهم كان من غلاة المرجئة القائلين بأن الإيمان اعتقاد فقط ، ولا تزيده طاعة ، ولا تنقصه معصية .
ثالثا : كل من ثبت أنه شيعي ، من المذكورين في هذا البحث ، فإنما رماه العلماء بالتشيع لتقديمه عليا على عثمان دون الشيخين ، وقد كان هذا هو معنى التشيع في عرف المتقدمين كما تقدم ، والله أعلم .

الفهرس

أولا : فهرس المصادر والمراجع

١. أحوال الرجال للجوزجاني ، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
٢. الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ، تحقيق عامر أحمد حيدر ، طبع دار الفكر سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .
٣. الاعتصام للشاطبي ، طبع مكتبة التوحيد ، تحقيق مشهور حسن آل سلمان ، بدون .
٤. إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض ، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل ، طبع دار الوفاء بالمنصورة الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م .
٥. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي ، تحقيق عادل محمد ، وأسامة إبراهيم ، طبع دار الفاروق الحديثة بالقاهـرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢ م .
٦. الأنساب لأبي سعد السمعاني ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، طبع دار الجنان ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .
٧. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي ، تحقيق دكتور الحسين آيت سعيد ، طبع دار طيبة بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .

٨. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق علي هلالي ، وآخرون ، طبع مطبعة حكومة الكويت ، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م ـ ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م .
٩. تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، تحقيق خليل المنصور ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .
١٠ تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
١١ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي ، تحقيق الدكتور بشار عواد ، طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م .
١٢ تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م .
١٣ التاريخ الصغير للبخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
١٤ التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة لأحمد بن أبي خيثمة ، تحقيق صلاح بن فتحي هلل ، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م .
١٥ التاريخ الكبير للبخاري ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون .
١٦ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٣١ م ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون .
١٧ تاريخ دمشق لابن عساكر ، تحقيق عمر بن غرامة العمروي ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م ـ ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .
١٨ تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم ، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف ، طبع دار المأمون للتراث بدمشق ، وبيروت ، بدون .
١٩ تذكرة الحفاظ للذهبي ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد بالهند سنة ١٣٧٧ هـ تصوير دار الكتب العلمية

ببيروت بدون .
٢٠ التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح للباجي ، تحقيق أحمد لبزار ، طبع وزراة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب سنة ١٤١١ هـ ١٩٩١ م .
٢١ تفسير الفخر الرازي الشهير بالتفسير الكبير ، ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .
٢٢ تقريب التهذيب لابن حجر ، تحقيق محمد عوامة ، طبع دار الرشيد بحلب ، الطبعة الرابعة ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م .
٢٣ تهذيب التهذيب لابن حجر ، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٢٥ هـ ، تصوير دار صادر ببيروت ، بدون .
٢٤ تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة السادسة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .
٢٥ تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، وآخرون ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون .
٢٦ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .
٢٧ الثقات لابن حبان البستي ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .
٢٨ جامع العلوم والحكم لابن رجب ، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبي النور ، طبع دار السلام بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م .
٢٩ الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ، تحقيق محمد حسام بيضون ، طبع مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م .
٣٠ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ

١٩٥٢ م ، تصوير دار الفكر ببيروت ، بدون .
٣١ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للأصبهاني ، تحقيق محمد بن ربيع المدخلي ، ومحمد بن محمود ، طبع دار الراية بالرياض ، بدون .
٣٢ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني ، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .
٣٣ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي المطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث باعتناء أبي غدة ، طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت ، الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م .
٣٤ السنة للخلال ، تحقيق الدكتور عطية الزهراني ، طبع دار الراية للنشر والتوزيع ، الرياض ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م .
٣٥ سنن أبي داود السجستاني ، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م .
٣٦ سنن الدارقطني ، طبع دار الفكر ببيروت ، سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .
٣٧ سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ، تحقيق السيد أبي المعاطي النوري ، ومحمود محمد خليل ، طبع عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م .
٣٨ سؤالات ابن بكير وغيره للدارقطني ، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد ، طبع دار عمار ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .
٣٩ سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث ، تحقيق محمد بن علي الأزهري ، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م .
٤٠ سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق الدكتور زياد محمد منصور ، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م .
٤١ سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطي في الجرح والتعديل وعلل الحديث ، تحقيق محمد بن علي الأزهري ، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة ،الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م .

٤٢ سؤالات الآجري لأبي داود ، تحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي ، طبع مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة ، ومؤسسة الريان ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .
٤٣ سؤالات الحاكم أبي عبد الله النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر ، طبع مكتبة المعارف بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .
٤٤ سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، وجماعة ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة العاشرة ١٤١٤هـ ١٩٩٤ م .
٤٥ الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، طبع دار العلم للملايين ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .
٤٦ صحيح البخاري ، تحقيق الدكتور محمد محمد تامر ، طبع مؤسسة المختار بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤ م .
٤٧ صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، اعتنى به الدكتور مصطفى الذهبي ، طبع دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .
٤٨ الضعفاء الصغير للبخاري ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
٤٩ الضعفاء لابن الجوزي تحقيق عبد الله القاضي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون .
٥٠ الضعفاء لأبي زرعة الرازي وأجوبته على أسئلة البرذعي ، تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ، طبع دار الوفاء بالمنصورة ، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م .
٥١ الضعفاء للعقيلي ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، طبع دار الصميعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢ هـ ٢٠٠٠ م .
٥٢ الضعفاء للنسائي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
٥٣ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، طبع دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، بدون .
٥٤ طبقات الشافعية للأسنوي ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م

.
٥٥ الطبقات الكبرى لابن سعد ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م
.
٥٦ طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ، تحقيق أكرم البوشي ، وإبراهيم الزيبق ، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .
٥٧ العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، طبع مكتبة الهلال بدون .
٥٨ فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وقصي محب الدين الخطيب ، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة ، تصوير دار الريات للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م .
٥٩ الفرق بين الفرق للبغدادي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع مطبعة المدني بالقاهرة ، نشر مكتبة محمد علي صبيح بالقاهرة ، بدون .
٦٠ الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر ، والدكتور عبد الرحمن عميرة ، طبع دار الجيل ببيروت الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م .
٦١ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي ، تحقيق صدقي جميل العطار ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .
٦٢ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ، تحقيق يحيى مختار غزاوي ، طبع دار الفكر ببيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م .
٦٣ لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي ، نشر دار المعارف بالقاهرة ، بدون .
٦٤ لسان الميزان لابن حجر ، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م
.

٦٥ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، طبع دار الوعي بحلب الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .
٦٦ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن ابن محمد ابن قاسم ، طبع مجمع فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م .
٦٧ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ، طبع دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م .
٦٨ مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانيء ، تحقيق زهير الشاويش ، طبع المكتب الإسلامي ، بيروت ١٤٠٠ هـ .
تاريخ يحيى بن معين برواية العباس بن محمد الدوري ، تحقيق عبد الله أحمد حسن ، طبع دار القلم ببيروت ، بدون .
٦٩ مسائل الإمام أحمد برواية أبي القاسم البغوي ، تحقيق عمرو عبد المنعم سليم ، طبع مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .
٧٠ معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبع دار الفكر ، بدون .
٧١ معرفة الرجال لابن معين برواية ابن محرز ، تحقيق محمد كامل القصار ، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ .
٧٢ المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، طبع مكتبة الدار بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
٧٣ المعلم بفوائد مسلم للمازري ، تحقيق محمد الشاذلي ، طبع الدار التونسية ، والمؤسسة الوطنية للترجمة بتونس ، الطبعة الثانية ١٩٨٨ ، ١٩٩١ م .
٧٤ المغني في الضعفاء للذهبي ، تحقيق حازم القاضي ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .
٧٥ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي ، تحقيق محيي الدين مستو ، وآخرون ، طبع دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب بدمشق الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م .
٧٦ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، لأبي الحسن الأشعري ،

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبع مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م .
٧٧ مقدمة ابن الصلاح ، تحقيق سعد كريم الدرعمي ، طبع دار ابن خلدون بالإسكندرية ، بدون .
٧٨ الملل والنحل للشهرستاني ، تحقيق أمير علي مهنا ، وعلي حسن فاعور ، طبه دار المعرفة بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .
٧٩ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي ، تحقيق علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، طبع دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م .
٨٠ نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني ، تحقيق مصطفى الندوي طبع مكتبة الإيمان بالمنصورة ، الطبعة الثانية .
٨١ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت بدون .
٨٢ هدي الساري مقدمة فتح الباري ، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة ، تصوير دار الريات للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٦ م .
٨٣ الوافي بالوفيات للصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م .